وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري B E A - وكالة سعيدة - 2018/2014

من إعداد الطلبة:

ساسي أحمد رضا

عرعارية مليكة

أعضاء لجنة مناقشة:

الأستاذ:أ.د. بلعربي عبد القادر.....رئيسا

الأستاذ:د. عمر بلخير جواد.....مشرفا و مقررا

الأستاذ:د. أرزي فتحي.....عضو

الأستاذ : د. بوريش لحسن .....عضو

السنة الجامعية :2017-2018

الإهداء

-إلى أغلى جوهرة في الوجود إلى منبع الحنان إلى التي حبها في قلبي ليس له حدود أمي الغالية

- إلى أبي الذي زرع فيا العزم والإرادة إلى من ضحى وتعب من أجل تربيتي

-إلى من تقاسمت معهم دفء العائلة إلى أختي وزوجها و أخي وزوجته وبالأخص إبن أخي هيثم

و أخي جمال و أختي شيماء

- إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها و كل خالاتي وعماتي وأخوالي وأعمامي

- إلى كل من أكن لهم التقدير والاحترام

- إلى رفقاء الدرب و بالأخص رفيقتي عابد فوزية أنار الله درب الجميع

- إليك أنت القارئ لهذا الإهداء

عرعارية مليكة

الإهداء والشكر

إلى كل من علمني علما نافعا ولو حرفا, إلى كل من أنار لي الطريق إلى النجاح إلى من ارشدني وعلمني أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل, لسعادة الدكتور/ عمر بلخير جواد الذي افادنا من علمه مما ساعدنا في اعداد هذا المذكرة و اخراجهلهذه الصور ة التي اجتهدنا ان تكون بافضل صورة قدر المستطاع.....

وخالص الشكر و التقدير لاعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة التي بها نستزيد و التي سيكون لها اثرا واضحا في الارتقاء بمستوى هده الرسالة.و اتقبل منهم كل نقد البناء

والشكر ايضا الى كل من يقرأ هذه المذكرة بغرض الإطلاع والاستفادة منه ومن ثم المقدرة على التحديث والتطوير والوصول الى الافضل بإذن الله والشكر الجزيل والإمتنان الكبير الى الاب الغالي والام الغالية فهما اعز النعم التي انعم الله بها علينا فما كان لنا سندا وعونا لإعداد هذا البحث من خلال توفير الجو الملائم للدراسة والإستذكار.

ولابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفه نعود إلى الأعوام قضيناها في رحاب الجامعة د.مولاي الطاهر سعيدة - العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذالك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث ألامه من جديد....

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

وا إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.. الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

ساسي احمد رضا

شكر و عرفان

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " سورة النمل الآية (19)

أولا أحمد الله تعالى و أشكره على نعمة وحسن عونه على إتمام هذه المذكرة لنيل شهادة ماستر

أتوجه بالشكر الجزيل وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل أفراد عائلتي و عائلة زميلي ساسي رضا

وأتوجه بالشكر الخاص والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور " عمر بلخير جواد" على ما أسداه لي من توجيهات قيمة وإرشادات فجزاه الله خير

أتوجه بالشكر إلى كافة عمال وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة د.مولاي طاهر بسعيدة وبالأخص الأستاذ المحترم مسكين توفيق

وأتوجه بجزيل الشكر والامتنان لعمال البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – وبالأخص السيد "طالب عبد القادر" الذي زودني بكل ما أحتاجه من وثائق ومعطيات خاصة بالبنك

أشكر أعضاء لجنة المناقشة قبولهم بمناقشة هذه المذكرة جزأهم الله خير

عرعارية مليكة

ساسي رضا

الملخص:

إن نجاح البنوك في علاقتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توافر الوسائل المادية والموارد البشرية الكفيلة تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العملاء للبنوك، وهو ما سيمكن البنوك من تحقيق أهدافها وحفاظ على ديمومتها.

تهدف الدراسة إلى توضيح دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة مع دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة – بصفة خاصة .

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التمويل.

Résumé :

Le succès des banques dans leurs relations avec les petites et moyennes entreprises nécessite la disponibilité de moyens matériels et humains pour faire des petites et moyennes entreprises les clients les plus importants des banques, ce qui permettra aux banques d'atteindre leurs objectifs et de maintenir leur durabilité.

L'étude vise à clarifier le rôle des banques commerciales dans le financement des petites et moyennes entreprises en général avec l'étude du cas de la banque étrangère algérienne BEA – l'agence Saida- en particulier.

Les mots clés : Banques commerciales –PME- Finance.

قائمة المحتويات

إهداء.....II- I

شكر وعرفان.....III

ملخص.....IV

قائمة المحتويات.....IX- V

قائمة الجداول X

قائمة الأشكال البيانية.....XI

قائمة الاختصارات والرموز.....XII

قائمة الملاحق.....XIII

المقدمة العامة.....(أ-ذ)

الفصل الأول:عموميات حول البنوك التجارية.....25-2

تمهيد 2

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية.....6-3

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية.....4-3

المطلب الثاني: مفاهيم البنوك التجارية.....5-4

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية.....6-5

المبحث الثاني:تصنيفات ووظائف وأهمية البنوك التجارية.....14-7

المطلب الأول: تصنيفات البنوك التجارية.....7-8

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.....9-11

المطلب الثالث: أهمية وأهداف البنوك التجارية.....11-14

المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي.....15-24

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك التجارية 15-18

المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية.....18-21

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.....21-24

خلاصة الفصل.....25

الفصل الثاني: تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....27-65

تمهيد.....27

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....27- 47

المطلب الأول: صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....28-30

المطلب الثاني: معايير تعريف وتصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....30-36

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....36-47

المبحث الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.....47-58

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....47-51

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....51-
57

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....57-58

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....59-65

المطلب الأول: مفهوم التمويل.....59

المطلب الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....60-61

المطلب الثالث: العوامل متحكمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....61-64

خلاصة الفصل.....65

الفصل الثالث: أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة....67-93

تمهيد.....67

المبحث الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 68-73

المطلب الأول: النماذج أساسية والمحددة لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص و م...68-69

المطلب الثاني: المؤسسات ص و م كقطاع إستراتيجي بالنسبة للبنوك.....69-71

المطلب الثالث: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات ص و م عبر مراحل نموها.....71-73

المبحث الثاني: البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....74-87

المطلب الأول: إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات ص و م.....74-75

المطلب الثاني: طرق تمويل مؤسسات ص و م من طرف البنك التجاري.....75-84

المطلب الثالث: تقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات ص و م.....84-87

المبحث الثالث: المؤسسات ص و م والتشدد البنكي ومعيقات تمويلها.....88-93

المطلب الأول: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....88-89

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشدد البنكي.....89-91

المطلب الثالث: مبررات التشدد البنكي.....92-91

خلاصة الفصل.....93

الفصل الرابع: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة – (2014-2018) 121-95

تمهيد.....95

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA.....100-96

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري BEA.....97-96

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائريBEA.....99-98

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA.....100

المبحث الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة –.....104-101

المطلب الأول: تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة –.....101

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة –.....102

المطلب الثالث: مهام و أهداف البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة سعيدة....104-103

المبحث الثالث: الدراسة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة BEA سعيدة (2014-2018) 121-105

المطلب الأول: إجراءات التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....107-105

المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة مع المسؤول المكلف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....119-108

المطلب الثالث: عرض نتائج المقابلة..... 120-119

خلاصة الفصل.....121

الخاتمة.....125-123

قائمة المراجع.....132-127

الملاحق 138-134

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.1	الميزانية العامة للبنك التجاري	21
2.1	تعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
2.2	تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
3.2	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	41
4.2	تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
1.4	تطور عدد ملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك-BEA - من 2014 إلى 2018	133
2.4	المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف البنك محل دراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2014 إلى 2018	133

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1.1)	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	24
(2.1)	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
(2.2)	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني	55
(3.2)	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه	57
(4.1)	الهيكل التنظيمي لبنك الخارجي الجزائري	100
(4.2)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة-	102
(4.3)	تطور عدد ملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك – BEA- والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى 2018	109
(4.4)	مبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف البنك محل دراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى 2018	111

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز / الاختصار	دلالته
م ر م	معامل رأس المال
SBA	Small BUSINESS Administration us هيئة المشروعات الصغيرة الأمريكية
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
EDIL	
PME	مؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ص.ح.	صناعات حرفية
ص و م CEGI CNAS	الصغيرة و المتوسطة صندوق ضمان الاستثمار

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوانه	رقم الصفحة
1	**هيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري -وكالة سعيدة-**	**135**
2	**ملف القرض**	**136**
3	**استمارة مقابلة**	**139-137**

المقدمة

تمهيد:

تكتسي الدراسات المالية و المصرفية أهمية قصوى في الحياة العلمية و العملية حيث تحتل البنوك التجارية على وجه التحديد أهمية حاسمة ضمن الدراسات، فهي تعد أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية على الإطلاق حيث أنها الأول في إنشاء و الأكثر في الإنشاء .

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية ذات الطبيعة الخاصة، لما تتميز به عن غيرها من المؤسسات بضعف مساهمة رأس مالها في إجمالي مواردها المالية، حيث أن جزء الأكبر من مصادر الأموال المتاحة لأنشطتها يتأتى من الودائع باختلاف أنواعها .

أدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية، لذلك أولت لها اهتماما متزايدا بتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

حيث ينبع هذا الاهتمام من فكرة كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منهجا متميزا قائما بذاته من جهة، ومن جهة أخرى كونها منهجا مكملا ومساندا للمؤسسات الكبرى.

وتعد منهجا متميزا مهما تعددت المصطلحات الدالة عليها، فهي تارة مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتارة أخرى منشأة الأعمال الصغيرة أو المشروعات الصغيرة ويصطلح عليها كذلك المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة كما هو عليه الحال في الجزائر، ويرمز لها ب P.M.I ET P.M.E لانفرادها بمميزات خاصة تبدأ ببساطة هيكلها التنظيمي وتسييرها الفعال.

تستخدم هذه المؤسسات تقنيات بسيطة في الإنتاج وتعتمد على قوة العمل الإنساني، وتساعد على التغلب النسبي على مشكلة البطالة مع عدم الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، إلا أن دورها يكون رياديا ابتداء من خدمة الفرد والمجتمع والاقتصاد المحلي والعالمي على حد السواء، حيث تضمن للشخص دخلا ذاتيا ولأسرته، أما بالنسبة للمجتمع فهي نقطة انطلاق لتحقيق تنمية المجتمع .

بالرغم من تلك الأهمية المسجلة على مستوى اقتصاديات الدول الرائدة في ميدان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تعاني من العديد من الصعوبات وخاصة في بداية تأسيسها، وتحول من

إمكانية نموها وتطورها واستمرارها حيث يظهر ضمن أهم تلك الصعوبات مشكل التمويل الذي أصبح يمثل أهم تلك العقبات في ظل القصور المسجل على مستوى الموارد المالية الذاتية لتلك المؤسسات.

ومع زيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك التجارية تبحث بكل الوسائل عن عملاء جدد لضمان ديمومتها واستمرارها، وزيادة ربحيتها في ظل هذه التحولات المتجددة.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب منه، كما أنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية ولهذا فقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة، حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها.

الإشكالية الرئيسية :

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للبنوك التجارية أن تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ولتوضيح هذا السؤال أكثر يمكننا طرح عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما المقصود بالبنوك التجارية؟

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما هي تقنيات ووسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- ما هي علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما هي أهم التقنيات التيعتمدها بنك الجزائر الخار جي (BEA) في إطار تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء مشكلة البحث يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر التمويل من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف أصحاب القرار من أجل تجاوز هذا المشكل إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية.

- للبنوك التجارية دور هام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم بصفة كبيرة في ازدهار وتنمية البلاد.

- تساهم البنوك التجارية على في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات ص و م وفي العديد من القطاعات.

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي ونجاحها يعد عامل مهما في تطوير هذا الأخير.

- يسهل البنك الخارجي الجزائري في حصول المؤسسات ص و م على القروض البنكية .

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا تحقيق الأهداف التالية:

- عرض الإطار المفاهيمي و الأكاديمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته.

- إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

- التعرف على طرق التمويل المعتمدة لدى البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- فهم طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم رصيد علمي إلى المهتمين و الباحثين في هذا الميدان.

دوافع اختيار الموضوع:

تعود دوافع اختيار هذا الموضوع أساسا إلى أهميته و تتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

الدوافع الذاتية:

- محاولة الوصول إلى مدى تطابق و توافق المفاهيم النظرية والتطبيقية.

- تناسب الموضوع مع تخصصنا مالية وبنوك.

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع.

-الرغبة في معرفة هل فعلا تمول البنوك التجارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدوافع موضوعية:

-أهمية الموضوع في ضل التحولات التي تمر بها بلادنا.

-جذب انتباه مسئولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة إلى أهمية الاهتمام وتسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات لما لها من أهمية بالغة.

أهمية الدراسة:

انطلاقا من دوافع اختياري لهذا الموضوع تظهر أهميتها فيما يلي:

- الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية والتحقق من الفرضيات المقدمة.

- إعطاء لمحة واضحة على البنوك التجارية وكيفية عملها.

- التعرف على الطرق والتقنيات المستعملة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة مدى تطبيقها على مستوى البنك الخارجي الجزائري BEA بسعيدة .

-اقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي يعرج عليها البحث، والتي من شأنها أن تسمح بتفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك التجارية.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية وذلك لأهمية كل منهج في النتائج التي تحصلنا عليها:

1-المنهج الوصفي التحليلي :اعتمدنا في إعداد الجانب النظري للبحث على منهج الوصفي التحليلي من أجل وصف البنوك التجارية و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة بينهما والمعلومات المتعلقة بأثر تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-المنهج الاستقرائي الاستنباطي :من خلال جمع الملاحظات والبيانات المقدمة من طرف أحد الإطارات العاملة في البنك وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات.

الصعوبات البحث:

لقد واجهتنا في دراستنا هذا الموضع عدة صعوبات وذلك منذ بداية الدراسة إلى نهايتها فقد واجهتنا مشكلة تغيير الموضوع بعد مدة كبيرة، وهذا ما جعل من ضيق في الوقت وصعوبة وجود مكان الدراسة الميدانية لهذا الموضوع وصعوبة الحصول على معلومات والوثائق التي نحتاجها، وكذلك التحفظ من طرف البنك .

الدراسات السابقة :

من بين الدراسات السابقة لهذا الموضوع نجد:

الدراسة الأولى:

*بوعدلة سارة، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، وكالة مغنية،2015-2016.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة مع دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة مغنية – بصفة خاصة، حيث تبين أن هذا الأخير لا يزال يعيش على هامش الإبداع في تقنيات وأساليب التمويل الموجهة لشريحة هذه المؤسسات .

ونتائج الدراسة تكشف أن عدم مقدرة هذه البنوك في تسهيل وتسيير عملية تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة يرتبط أساسا بالاستثمار في اللاماديات، أين يكون التعليم، التدريب والتكوين وأيضا تشجيع البحث والتطوير، أحد أهم العوامل الرئيسية التي لابد أن تستثمر فيها البنوك الجزائرية لتبني نموذج جديد وفعال موجه لخدمة هذه المنظومة المؤسساتية.

الدراسة الثانية:

***بوقرة علجية، صغيري خضرة، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016-2017.

تبرز أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الدو ل ذات التجربة الرائدة في ميدان تنمية هذه المؤسسات، وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل، زيادة القيمة المضافة والناتج المحلي والإجمالي وتنمية الصادرات .

تعتبر البنوك التجارية من أهم المصادر الرسمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن رغم ذلك فهذه الأخيرة تواجه عدة صعوبات في الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الشروط والضمانات التي تطلبها البنوك والتي تقف عائقا أمام هذه المؤسسات.

الدراسة الثالثة:

*لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون،جامعة مولود معمري –تيزي وزو-،12-03-2012.

تلعب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد شكل تمويلها مركز اهتمام جميع مسؤولي المؤسسات والسلطات السياسية.

يتمثل المؤثر الحقيقي الذي يعزز النمو الاقتصادي وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في توفير التمويل الملائم لها ولا يتحقق ذلك إلا بدمج أساليب التمويل الجديدة مثل رأس مال المخاطر والتأمين الإيجاري بالإضافة إلى الطرق الكلاسيكية التي لا يمكن تجنبها ولا تجاهلها.

الدراسة الرابعة:

* طالبي خالد،**دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية،جامعة منتوري-قسنطينة،2010-2011.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في سيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل مرونة هياكلها، قدرتها على التأقلم مع ضغوط المحيط الاقتصادي بمختلف أشكالها ومساهمتها في ضمان الاندماج الاقتصادي وتنمية المناطق المختلفة، ولهذا توجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قلب السياسات الاقتصادية والاهتمامات السياسية للدول المهتمة بالمحافظة على مستوى التشغيل وتنميته.

إن من أهم محاور السياسات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويل، الذي يمكن أن يتوفر من عدة مصادر، وعلى أشكال مختلفة. وقد اخترنا في بحثنا هذا إلقاء الضوء على تقنية تمويلية حديثة نسبيا وهي تقنية القرض الإيجاري، التي توفر مجموعة من المزايا تجعلها مناسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب القول أنه، وعلى الرغم من الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتخذة لصالح القرض الإيجاري، إلا أن إمكانياته الحقيقية غير مستغلة بكامل طاقتها، ومزايا هذا النمط التمويلي تم التغطية عليها، مما يعطل تنميته، ويقلل من دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الدراسة الخامسة :

*عمران عبد الحكيم**إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2006-2007.

لقد اتضحت المكانة والأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الدول ذات التجربة الرائدة في ميدان تنمية هذه المؤسسات، وذلك من خلال مساهماتها الإيجابية التي تحددها الكثير من المؤشرات الاقتصادية الهامة كتوفير الشغل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وترقية الصادرات الوطنية .

ومن خلال هذه الأهمية الإستراتيجية يشكل اهتمام البنوك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات التي تمثل مجالا خصبا للرفع من تنافسيتها و زيادة ربحيتها في ظل متغيرات الاقتصاد العالمي، وهذا لكون منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أغلب النسيج المؤسساتي لأغلب الدول من حيث العدد والتواجد في الكثير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما سيمكن البنوك من تحقيق أهدافها والمحافظة على ديمومتها.

إن نجاح البنوك في علاقتها مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب توافر الوسائل المادية والموارد البشرية الكفيلة بجعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العملاء الإستراتيجيين للبنوك .

هيكل الدراسة :

من الإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول حيث تناولنا ما يلي:

-الفصل الأول بعنوان: عموميات حول البنوك التجارية، حيث تم التطرق إلى ماهية البنوك التجارية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى تصنيفات وأهمية ووظائف البنوك التجارية، أما المبحث الثالث تناول استخدامات و مصادر البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي.

-الفصل الثاني بعنوان: تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني تناول خصائص وتصنيفات وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما المبحث الثالث تم التطرق إلى تمويل الؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الفصل الثالث بعنوان:أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث خصصنا المبحث الأول إلى علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فقد تناول البنوك التجارية والمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث تم التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشدد البنكي ومعيقات تمويلها.

-**الفصل الرابع بعنوان:** دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – (2014-2018) ، تم التطرق في البحث الأول إلى تقديم عام حول البنك الخارجي الجزائري BEA ، اما المبحث الثاني تناول تقديم لبنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة – أي محل الدراسة، أما المبحث الثالث قمنا بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي و ذلك من خلال عرض و تحليل نتائج المقابلة وذلك من خلال إستجوابنا لأحد إطارات البنك السيد (ط . عبد القادر) من أجل التوصل إلى دقة المعلومات .

وختاما للموضوع قمنا بإعطاء حوصلة لدراستنا وذلك من تقديم بعض النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد:

البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح حيث تعتبر البنوك التجارية الكائن الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات وبهذا تحقق البنوك التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتغطيتها وتكلفة إيداعها .

ويمكننا توضيح ذلك من خلال تعريفها و ذكر أهم تصنيفاتها ووظائفها و مصادرها واستخداماتها في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية:

تقسيمات الفصل الأول:

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني : تصنيفات ووظائف وأهمية البنوك التجارية

المبحث الثالث : مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

كما هو معروف أن هيكلة المنظومة المصرفية في أي اقتصاد في العالم ،ترتكز على مجموعة من البنوك الأولية، و سلطة رقابية تتمثل في البنك المركزي ،و لأهمية هذه البنوك سنتطرق في مبحثنا هذا إلى ما يعرف بالبنوك التجارية .

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية

كلمة بنك هي كلمة مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية و التي تعني المصطبة أي المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية .

إن فكرة البنوك قديمة جدا و ذلك لحاجة الإنسان إلى إيجاد جهات أمينة لحفظ أموالهم مما أدى إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية ،ولكن اختلف المؤرخون في تحديد أول موطن للعمليات المصرفية البدائية ،و هناك فكرة راجحة أيدها بعض المفكرين حيث اعتبروا أن الصيارفة هم النواة الأول لميلاد المصارف التجارية ،حيث أن البدايات و الاستعمالات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد العراقيين (البابليين) قديما في بلاد ما بين النهرين أو الرافدين في القرن الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون العمليات المصرفية من تبادل العملات و حفظ و إيداع الودائع و منح القروض .و في العصور الوسطى بدأت فكرة المتاجرة بالنقود مع فكرة الصيرفي الذي يكسب دخله من تبادل العملات المحلية أو الأجنبية .[1]

إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع (معادن ثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة و يحصلون مقابل ذلك على عمولة و تدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت قبولا عاما في التداول أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات و أن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة و الضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقى الودائع مقابل فائدة و تقديم القروض

[1] عبد الحليم كراجة ،**محاسبة البنوك** ،دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2000 ، ص11 ، ص12.

بناءا على هذه الودائع لقاء فائدة، كما أن عائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض و الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع، انطلاقا مما سبق نشأة البنوك التجارية فظهر أول بنك تجاري سنة 1587 م في البندقية ثم أمستردام سنة 1609 م، و بعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم...[1]

المطلب الثاني : مفاهيم البنوك التجارية

للبنك التجاري عدة تعاريف نذكر منها :

*تعرف ببنوك الودائع أو بنوك الائتمان و هي تتمثل في دخول الأموال على شكل ودائع و خروجها على شكل قروض قصيرة الأجل فهي تدعى ببنوك الودائع .[2]

*بالمفهوم التقليدي هو عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الودائع عارضو رؤوس الأموال و طالبوها ، بحيث يقدم للفئة الأولى الأمان و نسبة من الدائنة مقابل استعمال مدخراتهم و تقديمها إلى المحتاجين إليها من مستثمرين و أفراد في شكل قروض مقابل الحصول على نسبة من الفائدة المدينة التي يدفعها المقرضون نسبة إلى الأموال المقترضة و الفرق بينهما يمثل الفائدة الحقيقية و الصافية للبنك نظير دور وساطته المالية.[3]

*بالمفهوم الاقتصادي البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية يتلقى فيها عرض النقود و الطلب عليها،كما تعرف أيضا أنها منشآت مالية هدفها الرئيسي هو قبول الودائع و الإقراض و تقديم خدمات أخرى و بالتالي فإن البنك التجاري يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة و بين أولئك الذين يحتاجون تلك الأموال .[4]

*تتمثل البنوك التجارية ذلك النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية،و تدعى بالبنوك الأولية ،وهي أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات المصرفية كما نصت عليه المادة 110 من قانون النقد و القرض تحت رقم 90-10 :"تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور و عمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل ".[5]

---

[1] بلقاسم علاء الدين،لخاش محمدصديق،**دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**،مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة د.مولاي طاهر بسعيدة 2016/2015، ص11.

[2] شاكر قزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992،ص09. .

[3] بلقاسمي سفيان،**قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،جامعة د.الطاهر مولاي، سعيدة،2014/2013 ،ص4.

[4] بلقاسمي سفيان، مرجع سابق الذكر .

[5] قانون النقد و القرض 90-10 المادة 110.

*كما يعرف البنك التجاري على أنه المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات تسمى "المساهمات" ، و التي تضعها تحت تصرف زبائنها فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية و التي تشتري و تحول وتبيع ، كما تمتلك "كأي مؤسسة "أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى. ولكن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، و تبيع منتجاتها دائما بالإقراض، و بذلك فهي تعرض مساهميها و دائني ها (أي مورديها) للخطر، كما تتعرض هي نفسها للخطر اتجاه (أو مع) مشتريها (أي زبائنها).[1]

*كما يعرف بأنه مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في السوق النقدي، وتطلع أساسا بتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل، وهذا ما يميزها عن المؤسسات الائتمانية الأخرى .[2]

المطلب الثالث : خصائص البنوك التجارية

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير: من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك، .. الخ [3]

وسنقوم بالتركيز على الخصائص التالية و التي نراها أكثر دقة و شمولية :[4]

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه. يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

الخاصية الثانية : تتعدد البنوك التجارية و تتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو

[1] -F-Bouyacoub : « le risque de crédit et sa gestion »,in media bank,N°= 24 ,Juin/juillet ,1996,p14.

[2] حورية حمي،آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المنتورة، قسنطينة،2006/2005،ص22.

[3] محمد سويلم، إدارة البنوك و البورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، 1992، ص87.

[4] سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود و البنوك،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،لبنان،1996،ص114.

التركز و تحقيق نوع من التفاهم و التحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع و السيطرة شبه الاحتكارية عن النقود القانونية.

الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية غير نهائية، و الثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، و تتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان و المكان، و النقود القانونية تخاطب كافة القطاعات أما النقود المصرفية فتخاطب القطاع الاقتصادي.

الخاصية الرابعة : تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي .

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة و هي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والمتمثلة في الإشراف، والرقابة، والتوجيه، و إصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا .

المبحث الثاني : تصنيفاتووظائف و أهمية البنوك التجارية

المطلب الأول : تصنيفات البنوك التجارية

تعددت أنواع البنوك التجارية و هذا ما أدى إلى تصنيفها على النحو التالي :[1]

1-من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

أ-البنوك التجارية العامة : و يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير أو متوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

ب-البنوك التجارية المحلية : و يقصد بها البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية معينة و محدودة مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، و كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي يقوم بتقديمها .

2-من حيث النشاط :

أ-بنوك الجملة : و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى .

ب-بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى و لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، و تتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا ، و تتعامل مع أصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية، و منفعة

التملك و التعامل للأفراد، و بذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

[1] بلقاسم علاء الدين،لخاش محمدصديق،**دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**،مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة د.مولاي طاهر بسعيدة 2016/2015، ص12إلى 14.

3- من حيث الفروع :

أ-البنوك ذات الفروع: و هي البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني، و لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة، ولا سيما الأماكن العامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث لكل فرع تدبير لشؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك، إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي تنص عليها في لائحة البنك، و بطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

و يتميز هذا النوع من البنك بأن يعمل على النطاق الأهلي ، و يخضع للقوانين العامة للدولة و ليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي و تميل هذه البنوك إلى التعامل بالقروض القصيرة الأجل ، و ذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض ، و إن كانت تتعامل أيضا بالقروض المتوسطة الأجل ، و لكن بدرجة محدودة .

ب-بنوك السلاسل : و هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية و زيادة حجم نشاطها و اتساع نطاق أعمالها، و تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ، و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم بها مختلف وحدات السلسلة، فهو ينسق بين الوحدات و بعضها ، و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

ت-بنوك المجموعات : وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في نشاط مصرفي ، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة و تضع لها السياسات العامة بينما تترك تنفيذ السياسات بشكل لا مركزي ، و تأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، و لقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية .

ث-البنوك الفردية : تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة ، و بطبيعة الحال فإنها نشأت فردية و محددة ، و لذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ، و توظيف الأموال في الأوراق المالية و الأوراق المخصومة، و غير ذلك من الأصول مالية السيولة و التي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة و بدون خسارة و من أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفي بالسعودية ، فهي عبارة عن بنك فردي ، و ليس لهذا النوع من البنوك وجود فيهم منذ تأميم البنوك سنة 1996 .

المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، و منها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي و اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك .

أ-الوظائف التقليدية للبنوك التجارية :

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي :[1]

1-قبول الودائع :

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم و أهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات و هيئات مختلفة ، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ، و تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك و عليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض و إنشاء النقود .

2-تقديم القروض :

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة و الربحية .

ب-الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة و بتوجهات تتلاءم مع أهداف المتنوعة ، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد و الاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها و نموها إضافة إلى حصولها على أرباح .من هذه الوظائف نذكر :[2]

1-تمويل عمليات التجارة الخارجية :

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية .

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 13.

[2] بلقاسمي سفيان، قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية بنوك وتسيير مخاطر جامعة د.مولاي طاهر سعيدة،

2-تحصيل الشيكات :

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة .

3-تحصيل الأوراق التجارية و خصمها :

الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة ، السند ألأذني ، أذونات الخزانة ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة ، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه ، و قد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة ، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة نتيجة تحويل الأخطار إليها.

4-إدارة محافظ الاستثمار :

تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها و لحساب عملائها ، و كذلك متابعة الأسهم و السندات من خلال تطور الأسعار ...الخ .

5- تقديم الاستثمارات و دراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير :

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ،و يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و تواريخها .

6- التعامل بالعملات الأجنبية :

تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف ، و قد تخص عملية تحويل العملة مبالغ محدودة و لأغراض معينة كالدراسة و العلاج ...الخ.

7- إصدار البطاقات الائتمانية :

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة ، و يتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر و منح أو الحصول على ائتمان .

8-القيام بعمليات التوريق :

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال ، و ذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة .

المطلب الثالث : أهمية و أهداف البنوك التجارية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من أهمية و أهداف البنوك التجارية .

أولا:أهمية البنوك التجارية:

ترجع أهمية البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي إلى الدور الذي تلعبه في تسيير المعاملات في الاقتصاد، و في التأثير على عرض النقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي في نقلها فوائض القطاعات التي تحتاجها فيما يعرف بالوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز .

1- أهمية البنوك التجارية لأصحاب الفائض المالي :

لقد حققت البنوك التجارية لأصحاب الفائض المالي مزايا عديدة و من أهمها ما يلي :[1]

*إمكانية الحصول على سيولة في أي وقت لأنها مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب المحتملة

*حفظ أموال المودعين.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة،2007، ص9

*توفير الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين حيث أنهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم (البنوك التجارية).

*تجنب أصحاب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الاقتراض المباشر .

2- أهمية البنوك التجارية لأصحاب العجز المالي :

تبرز أهمية البنوك التجارية لهذه الفئة فيما يلي:[1]

*توفير الأموال بشكل كافي و في الوقت المناسب نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها باستمرار باعتبارها وظيفة أساسية من وظائف البنوك التجارية.

*توفير قروض بتكلفة أقل نسبيا.

*تجنيب المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، فباعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة

لتقديم مثل هذا الدعم .

3-أهمية البنوك التجارية للاقتصاد ككل:

على غرار إيجابية البنوك لأصحاب الفائض و العجز المالي فإن الاقتصاد من جهته يستفيد بدرجة كبيرة من وجود هذه البنوك :[2]

*لتفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي.

*تسمح البنوك بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة و تمويلها بالقرض الكبير.

*تعبئة الادخارات تقلص من اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد مما يؤدي إلى حدوث التضخم، و لكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية البنوك في أدائها .

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007،ص10.

[2] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية الحديثة-**، عمان:دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2000، ص76.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى ثلاث أهداف رئيسية هي: الربحية، السيولة، الأمان.

1-الربحية:

من المفروض أن فوائد الودائع تشكل جزء كبير من نفقات النشاط المصرفي للبنوك التجارية، فضلا عن التزام تلك البنوك بدفع هذه الفوائد سواء حقق البنك أرباحا أم لم يحقق، و يفرض الوضع السابق على البنوك التجارية ضرورة تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات، فأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بإحداث تخفيض أكبر في الأرباح .[1]

2-السيولة:

السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة و السيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية، لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه، إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعيه تعالوا غدا إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا .[2]

3-الأمان:

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين و بالتالي إفلاس البنك التجاري، و بالتالي تسعى البنوك التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدرة من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة .[3]

و توجد أهداف أخرى للبنوك التجارية نوجزها فيما يلي :[4]

[1] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الأزاريطة، مصر:دار الجامعة الجديدة،2007، ص152.

[2] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، عمان:دار الكندي للنشر والتوزيع، 2002، ص207.

[3] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الأزاريطة، مصر:دار الجامعة الجديدة، 2007، ص208.

[4] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، عمان:دار الكندي للنشر والتوزيع، 2002، ص208.

4-نمو الموارد:

تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأس مالها، وعلى الودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي تستطيع جذبها و استقطابها .

5-الحصة في السوق المصرفي:

لا يكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته من السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمة وتمييزا تنافسيا .

6-الانتشار الجغرافي:

ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية، أنه لابد من الانتشار الجغرافي في كل منطقة تجمع شركات، أو منطقة مدخرات مهما كانت الربحية، و مهما كانت الحصة في السوق المصرفي، لأن تلك القيادات تعتبر أن التواجد في كل مدينة، وكل قرية مسألة ضرورية، و لهذا فإنها تضع أهداف الانتشار الجغرافي نصب عينيها، حتى ولو كانت بعض الفروع تحقق خسائر.

7-كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري:

ترى بعض البنوك التجارية أن الربحية و السيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي أمور غير كافية وذلك فإنها تضع أهدافا مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل، و تهتم بدرجة التزام الموظفين وانسجامهم.

8-أهداف الابتكار:

فالقيادة الإدارية الكفأة للبنوك التجارية لابد وأن تضع أهداف الابتكار وأهداف الاستعداد للمستقبل بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومي حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى للسوق المصرفي .

المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى فبعد أن تحصل البنوك على مواردها المالية من مصادر مختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات .

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك التجارية

لا يستطيع أي بنك أن يباشر أعماله إلا إذا كان لديه موارد مالية يعتمد عليها في مزاولة نشاطه و هي تمثل التزامات عليه اتجاه الغير و تتكون من:

أولا:الموارد الذاتية

تتمثل في تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وهي تمثل النواة الأولى لموارد البنك و اللازمة لتكوينه وممارسة أعماله وتتكون من العناصر التالية:

1-رأس المال المدفوع:

وهو ما يدفعه المساهمون من أموال ويعكس مدى متانة المركز الذي يتمتع به البنك التجاري في الأوساط المصرفية ويلزم القانون في أي دولة البنوك ألا يقل رأس مالها عن حد معين يسمح للبنك بأن يكون موضع ثقة بالنسبة للمتعاملين معه.[1]

ويمكن زيادة رأس مال البنك خلال إصدار أسهم جديدة أو عن طريق الأرباح المحتجزة.[2]

[1] محب خلة توفيق،**الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الإسكندرية:دار الفكر الجامعي، 2011، ص228.

[2] محمود يونس، كمال أمين الوصال، **اقتصاديات:نقود وبنوك وأسواق مالية**، إسكندرية:قسم الاقتصاد للنشر،2005، ص231.

2-الاحتياطات:

وتتكون الاحتياطات بغرض تدعيم المركز المالي للبنك التجاري في مواجهة أي خسائر غير متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض لأصوله، يتم تكوين الاحتياطات عن طريق احتجاز جانب من الأرباح التي تعرف بالأرباح غير الموزعة سنويا .[1]

وتنقسم الاحتياطات إلى نوعين هما:

أ-الاحتياطي القانوني:

وهو الاحتياطي الذي يفرضه القانون ويقتطع بنسبة معينة حتى يصبح مساويا لرأس المال المدفوع.[2]

إذ أنه يقتطع من رأس المال وعندما يستقر البنك في أعماله ويبدأ في الحصول على أرباح فإن القانون ينص على أنه يجب على البنك أن يقتطع نسبة مؤوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها .[3]

ب-الاحتياطي الخاص:

حيث يحتفظ به البنك اختياريا وعادة يطلق على هذا النوع اسم الاحتياطي الخفي ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل.[4]

3-الأرباح غير الموزعة:

عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، و الباقي يضاف إلى رأس المال البنك .[5]

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الأزاريطة، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2004، ص210.

[2] إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر، 2005، ص64.

[3] زياد رمضان، **إدارة العمليات المصرفية**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 1997، ص75.

[4] ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية، 2008، ص276.

[5] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، قسنطينة: جامعة منتوري، 2000، ص8.

ثانيا:الموارد الخارجية

وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده وتشمل ما يلي:

1-الودائع:

وهي تمثل مبالغ نقدية مقيدة في سجلات البنوك يستحقها المودعون وحسب العملة المودعة أو المتفق عليها،[1] وتعتبر من أهم موارد البنك، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع وكل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى، وهي الودائع الجارية، ودائع لأجل وودائع بإشعار .[2]

بالإضافة إلى الأنواع السابقة نجد ودائع التوفير وتسمى أيضا الودائع الادخارية وهي عبارة عن ودائع لا تختلف عن ودائع لأجل إلا من حيث الإجراءات المفروضة على عملية السحب والإيداع. كما هذا النوع يتسم أيضا بصغر مبالغها و الفوائد التي يحصل عليها المودعين تكون أقل من الفوائد التي يحصل عليها أصحاب الودائع لأجل .[3]

2-الاقتراض من البنوك المركزية:

من المعروف أن البنك المركزي هو بنك البنوك وهو المقرض الأخير لهذه البنوك ومن ثم فإنه يمكن للبنوك أن تقترض من البنك المركزي أو من الهيئات الدولية الأخرى، ويتخلص الغرض أو الهدف من هذا الاقتراض في علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك، مواجهة التوسعات الموسمية في التمويل الاستثمارات، ولا يقوم البنك المركزي بتقديم القروض في أي وقت وبدون ضابط إلا بعد دراسة الغرض من هذا القرض.[4]

---

[1] محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، **التسويق المصرفي**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005، ص93.

[2] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، قسنطينة: جامعة منتوري، 2000، ص8.

[3] محمد سويلم، **إدارة البنوك و صناديق الاستثمار وبورصة الأوراق المالية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص107-108.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك-الأساسيات والمستحدثات-** الإسكندرية: الدار الجامعية،2009، ص181.

3-الحسابات المدينة للمصارف الأخرى:

تشمل هذه الحسابات جميع التزامات البنك قبل البنوك الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية وهذه الالتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار، وهي عموما تمثل مصدرا هاما من مصادر التي يحصل منها المصرف على الموارد المالية التي يحتاجها في القيام باستخداماته التشغيلية المختلفة .[1]

المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مختلف المصادر، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات، وهناك مجموعة من العوامل يمكن أن تأثر على كيفية توزيع هذه الموارد بالنسبة لمختلف الاستخدامات وهي:[2]

*اختلاف النظام الاقتصادي والائتماني،مدى أهمية النشاط المصرفي في تحريك الفعالية الاقتصادية ومدى انتشار الوعي المصرفي للمتعاملين سواء كانوا جمهورا أو مؤسسات.

*التفاوت في الإمكانيات المالية للبنوك وطبيعة النشاط المصرفي .

*البناء الهيكلي للودائع التي يتلقاها البنك من حيث الآجال ومن حيث السيولة وطبيعتها.

*مدى تدخل البنك المركزي ونوعية التسهيلات المصرفية الممنوحة.

مما تقدم فإن البنك التجاري يقوم بممارسة نشاطه على أساس عاملين هما السيولة والربحية، حيث يسعى البنك إلى إيجاد أحسن صيغة للملائمة بينهما.

وعليه يمكن تقسيم استخدامات المصارف التجارية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة السيولة كالتالي:

أولا:الأصول تامة السيولة وعديمة الربحية

تشمل هذه المجموعات على النقدية بخزينة البنك ورصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي وسيتم التفصيل فيما يلي:

[1] محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الإسكندرية:الدار الجامعية،2003، ص250.

[2] محمود سحنون،**الاقتصاد النقدي والمصرفي**، قسنطينة: بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص78.

1-النقدية بخزينة البنك التجاري

ويطلق عليها السيولة من الدرجة الأولى وهي النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية ويحتفظ بها لمواجهة السحوبات اليومية .[1]

2-رصيد النقدية لدى البنك المركزي:

يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائنه وهو المسؤول عن تحديد هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية .[2]

ثانيا:الأصول السائلة والمدرة للعائد

تتسم هذه النوعية من الأصول بتمتعها بدرجة عالية من السيولة مع وجود معدل للعائد يتناسب عكسيا مع درجة السيولة وتنقسم إلى:

1-أصول شديدة السيولة (أصول شبه نقدية):

وهي تتمثل في تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أي عناء وتتضمن:

*الأوراق المالية والتجارية المخصومة:تختلف الأوراق المالية من حيث ضمانتها ولكن بشكل عام ينخفض الإيراد الذي يحصل عليه البنك عند توظيف أصول في شكل أوراق مالية أو تجارية بانخفاض المخاطر المحتملة، كماأنه كلما زادت درجة السيولة كلما انخفض العائد، و الأوراق التجارية المخصومة يحتفظ بها البنك كأصول، إذ أنه وفي حالة ما إذا احتاج البنك إلى نقود سائلة لجأ إلى البنك المركزي ليعيد خصم هذه الأوراق مقابل سعر إعادة خصم يقل عن سعر الخصم الأول.[3]

*الأرصدة النقدية المستحقة على المصارف الأخرى.

*القروض المقابلة للاستدعاء.

[1] زينب حسين عوض الله،**اقتصاديات النقود والمال**،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، ص178.

[2] ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الإسكندرية: مؤسسة الجامعة، الطبعة الأولى، 2002، ص277.

[3] السيد متولي عبد القادر،**اقتصاديات النقود والبنوك**، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010، ص64.

2-أوراق مالية حكومية:

وهي من الأصول عالية السيولة، بسبب الثقة العالية في الجهة المصدرة لها وهي تتراوح بين الأصول قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة والتي يكون الحد الأقصى لأجلها سنة وأصول طويلة الأجل من السندات التي تصل آجالها إلى عشر سنوات.[1]

3-القروض والسلف:

وتشمل كافة القروض والاعتمادات الممنوحة للعملاء سواء المضمونة أو غير المضمونة، كما تشمل القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الأذينية التي تصدرها الهيئات و المؤسسات العامة بضمان وزارة الخزانة كما تشمل الديون المشكوك في تحصيلها.[2]

ثالثا:أصول عالية الربحية ومنخفضة السيولة جدا

وهي نوعية من الأصول تدر معدل عائد كبير نسبيا ويستهدف البنك من الاحتفاظ بها في محفظته تحقيق معدل مرتفع للربح[3]، وتتمثل في[4] :

*القروض متوسطة وطويلة الأجل.

*الأوراق المالية طويلة الأجل.

*الاستثمارات الحقيقية.

وفي الجدول رقم (1.1) التالي سيتم توضيح الشكل العام لميزانية البنك التجاري والممثلة في عمودين متساويين في القيمة، الأول يمثل موارد البنك و الثاني استخدامات البنك التجاري:

[1] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص152.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، عمان: دار وائل للنشر، 2009، ص113.

[3] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص152.

[4] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، قسنطينة: جامعة منتوري، 2000، ص11.

الجدول رقم(1.1): ميزانية البنك التجاري

ميزانية البنك التجاري			
الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أولا: الأصول تامة السيولة عديمة الربحية		أولا: الموارد الذاتية	
1-النقدية بخزينة البنك التجاري		1-رأس المال المدفوع	
2-رصيد النقدية لدى البنك المركزي		2-المخصصات	
ثانيا: الأصول النقدية السائلة والمدرة للعائد		3-الاحتياطات	
1-أصول شديدة السيولة		4-الأرباح غير الموزعة	
*الأرصدة النقدية المستحقة على البنوك الأخرى		ثانيا: الموارد غير الذاتية	
*أوراق مالية وتجارية مخصومة		1-الودائع	
*القروض القابلة للاستدعاء		2-الودائع الجارية	
2-أوراق مالية حكومية		3-الودائع غير الجارية	
*أذونات الخزانة		4-حسابات مدينة للبنوك الأخرى	
*السندات		5-القروض من البنك المركزي	
3-القروض والسلف			
ثالثا: أصول عالية الربحية			
مجموع الأصول = مجموع الخصوم			

المصدر: محمد عزة غزلان، مرجع سبق ذكره،ص146

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، وإنما يختلف حسب اختلاف الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه، لذلك يمكن وضع هيكل تنظيمي يحتوي على إدارات رئيسية وكذلك الوظائف التي يقوم كل قسم بها وهو ما يوضحه الشكل رقم (2) الموالي:

من خلال شكل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية يمكن شرح مهام كل المناصب الهامة :[1]

-مجلس الإدارة: يظهر على قمة الهيكل التنظيمي والملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة ولهم الحق في التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل .

-المدير التنفيذي: تفوض إليه السلطة من رئيس مجلس الإدارة، وهو المسؤول عن إدارة البنك وتسيير شؤونه، والإشراف على الإدارات الرئيسية للبنك، وتتمثل الإدارات الرئيسية للبنك في أربعة إدارات وهي:

1-إدارة القروض: ترتكز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض، حيث أنه في البنوك كبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقروض وإنما يكون هناك لكل نوع من أنواع القروض، كما يتم تحليل طلبات القروض من خلال متخصصين، وذلك في أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الائتمان، و قسم الكمبيالات الذي يتم فيه توقيع العميل على أقساط القرض والفائدة وأخيرا قسم الشؤون القانونية وهو المسؤول عن رقابة عملية منح الائتمان.

2-إدارة التمويل: مهمة هذه الإدارة هي الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض في تقديم القروض، فمعظم الأموال يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقايضة بين الشيكات وتقديم الخدمات الاستثمارية التي تختص بالتعامل في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل وكذلك قسم التخطيط والتسويق والذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية وتقديم خدمات جديدة، من أجل النمو والتوسع في المستقبل وأخيرا نجد قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج.

[1] محمد صالح الحناوي،عبد الفتاح عبد السلام،**المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية-**،الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998، ص217-219.

3-إدارة العمليات: تتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها ويستخدمها في عملياته اليومية مثل: قسم حفظ السجلات والإجراءات التسجيل بكل من الإيداعات والمحسوبات وكذلك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء وكذلك قسم شؤون العاملين والذي يختص بحفظ سجلات العاملين، كما تشمل هذه الإدارة على قسم الأمن وذلك للحفاظ على أموال المودعين، وأخيرا قسم الإدارة النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال.

4-إدارة الأموال: تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة.

الشكل رقم (1.1) :الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

المصدر: محمد صالح الحناوي،عبد الفتاح عبد السلام،**المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية-** الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998، ص217-219.

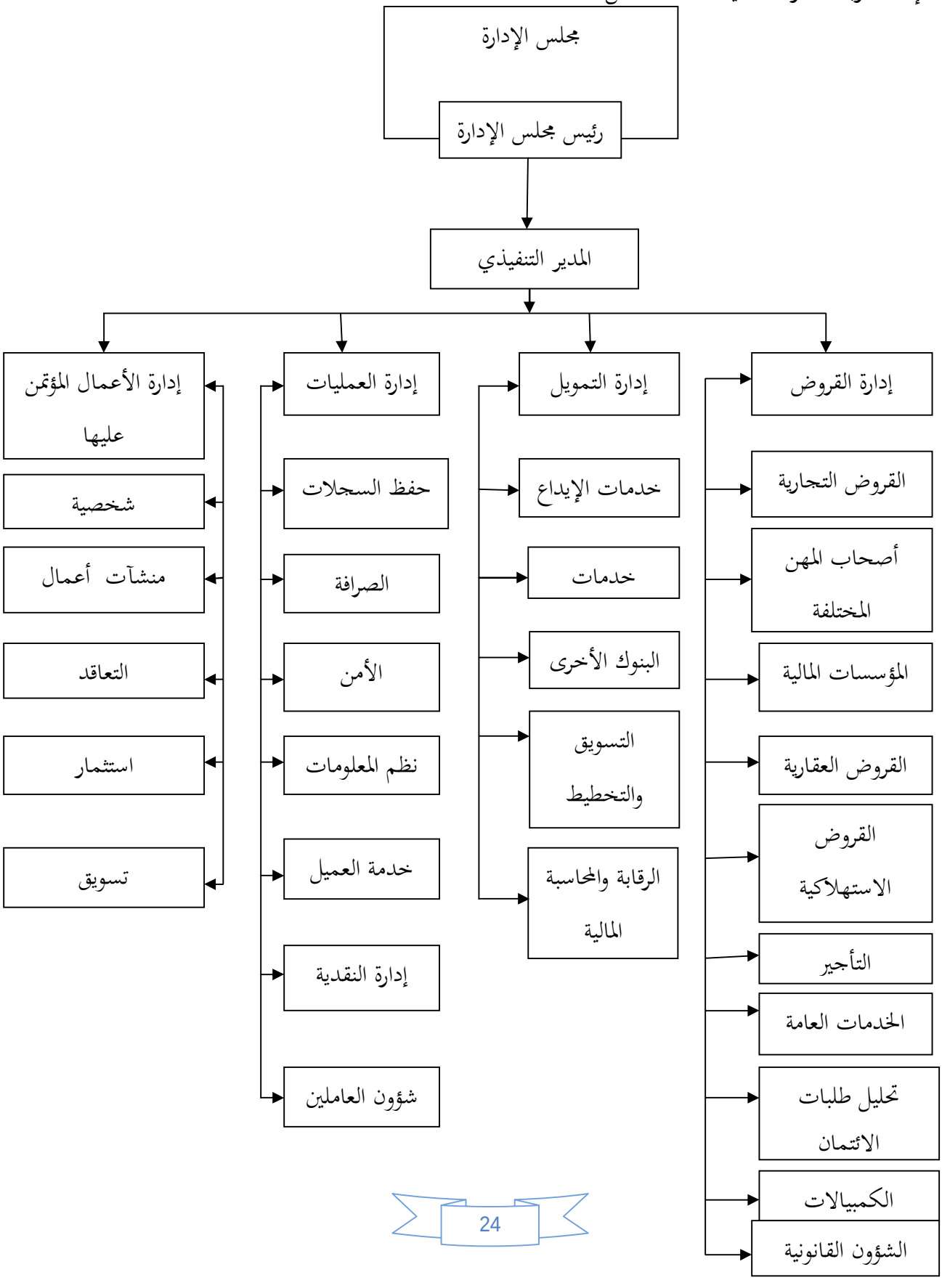

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك التجارية نوعا من أنواع المؤسسات المالية وهي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية.وأيضا تعد من أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المقترضين والمقرضين سواء كانوا أشخاصا طبيعية أم معنوية عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها، هذا الأمر يجعلها تنفرد بخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى كما تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها تحقيق الربح وحد معقول من السيولة بما يضمن الأمان للمودعين، ولتحقيق هذه الأهداف يتوجب على البنوك التجارية العمل على تنظيم مواردها واستخداماتها بطريقة فعالة مما يسمح لها بالبقاء والاستمرارية في ضل الظروف المحيطة.

الفصل الثاني

تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي للوطن، ويبرز دورها من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره مما جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة، إلى أن لا يوجد إجماع في تحديد مفهوم وتعريف موحد لهذه المؤسسات فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات حسب معايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد هذا التعريف .

إن التمويل احتياجات المؤسسات بصفة عامة ، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة يتم من مواردها الذاتية، حيث يلعب التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية إذ يعد العصب الرئيسي الذي يمد القطاع الاقتصادي ما يعتبر بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار ومن أجل مواكبة أهم عوامل قيام المؤسسة وتطورها.

ولهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل الجوانب الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التعرف على بعض المفاهيم ومعايير و أهميتها .

تقسيمات الفصل الأول :

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذا فإن إعطاء وتحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة، ولكن مازال هذا المفهوم يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع وتحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى ويختلف هذا التعريف من دولة إلى أخرى.

المطلب الأول : صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثار تحديد مفهوم واحد ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي وبينه المهتمين بأمر هذه الصناعات، ذلك أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد وموحد لها، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها:[1]

1- صعوبة تحديد مؤشر واحد لقياس حجم أية منظمة فهناك عدة مؤشرات لتقدير الحجم، كل يتناول جانب مختلف لوضع أية منظمة وعمل من ذلك مثلا عدد العمال، حجم المبيعات، مبلغ رأس المال أو الموجودات والأصول، الحصة السوقية.....الخ، كما أن العلاقة بين هذه المؤشرات معقدة بحيث يصعب اعتماد احدها كمؤشر وحيد للحجم .

2-اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد (والحكومات) بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو اختلاف ينعكس على تعارفهم لها.

3-كما ترجع صعوبة تحديد التعريف الدقيق إلى كون هذا القطاع بمكوناته دائم التغير، فما يعد مؤسسة صغيرة في وقت ما قد لا يعد كذلك في وقت لاحق .

4-اختلاف درجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة في تطورها الاقتصادي، فالمصنع الذي يعتبر صغيرا في الو. م. أ قد لا يعتبر كذلك في دولة نامية أخرى مثل مصر أو الهند أو غيرها .

[1] خوني رابح، حساني رقية، أساليب التمويل بالمشاركة بين ال | إقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،2015،ص26-27.

5-تنوع النشاط الاقتصادي "فعند المقارنة بين مؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى، وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كبيرة في قطاع النسيج في حين تصنف صغيرة في قطاع السيارات".

لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينطبق على كل الأنشطة الاقتصادية باستخدام نفس المعيار كالعمالة مثلا أو غيره.[1]

6-اختلاف فروع النشاط الاقتصادية: تتنوع فروع النشاط الاقتصادي فالتجارة مثلا تنقسم إلى تجارة خارجية و داخلية على مستوى الامتداد، و إلى تجارة تجزئة وتجارة جملة ...الخ، نفس الشيء بالنسبة للصناعة حيث نجد الثقيلة (استخراجية، تعدينية، تحويلية....الخ)، والخفيفة (غذائية، نسيجية...الخ)، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو أحد فروعه في تعداد اليد العاملة ورأس المال اللازم للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في الصناعة الاستخراجية قد تكون كبيرة في الصناعة الغذائية رغم أنها كلها تنتمي إلى نفس النشاط الاقتصادي وهو الصناعة .

7-اختلاف المستوى التكنولوجي فهناك بالطبيعة نشاطات اقتصادية كثيفة العمالة، ونشاطات أخرى كثيفة رأس المال وعليه فاختيار معيار كالعمالة مثلا للتصنيف سيطرح مشكلا نتيجة نسبة اعتماد الأنشطة المختلفة عليه، نفس الشيء بالنسبة لرأس المال سواء كان في شكله السائل أو في شكل الآلات والمعدات.

8-العوامل التقنية: ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[2]

[1] خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي**،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى،2015، ص27-28.

[2] كمال دمدوم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج**، مجلة دراسات اقتصادية،02،الجزائر،2002،ص158.

9-العوامل السياسية: وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ولمؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات لها وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقها من أجل توجيهها وترقيتها ودعمها، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد تعريف وتبيان حدوده وتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات واستراتجيات التنموية ومهتمين بشؤون هذا القطاع.[1]

10-التطور اللامتكافىء لقوى الإنتاج في مختلف الدول، لذلك فإن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد لآخر تبعا لدرجة النمو الذي بلغته الدولة، ومدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ولذلك لا تجبذ منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منطلق أن المؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون كبيرة في دولة مثل مصر أو الجزائر .[2]

المطلب الثاني: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد تعدد المعايير من بين الصعوبات التي تعترض عملية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما اشرنا سابقا، وتختلف المعايير المستخدمة من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، فمنها ما يعتمد على المعايير الكمية كعدد العمالة وحجم رأس المال، ومنها ما يستند إضافة إلى ما سبق إلى معاييرنوعية كطبيعة الملكية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم المعايير المستخدمة إجمالا كما هي موضحة في الشكل (رقم 3) الموالي .

[1] كمال دمدوم، نفس المرجع ،ص159.

[2] برجي شهرزاد،**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،فرع مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012 ص17.

الشكل رقم (2.1) : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

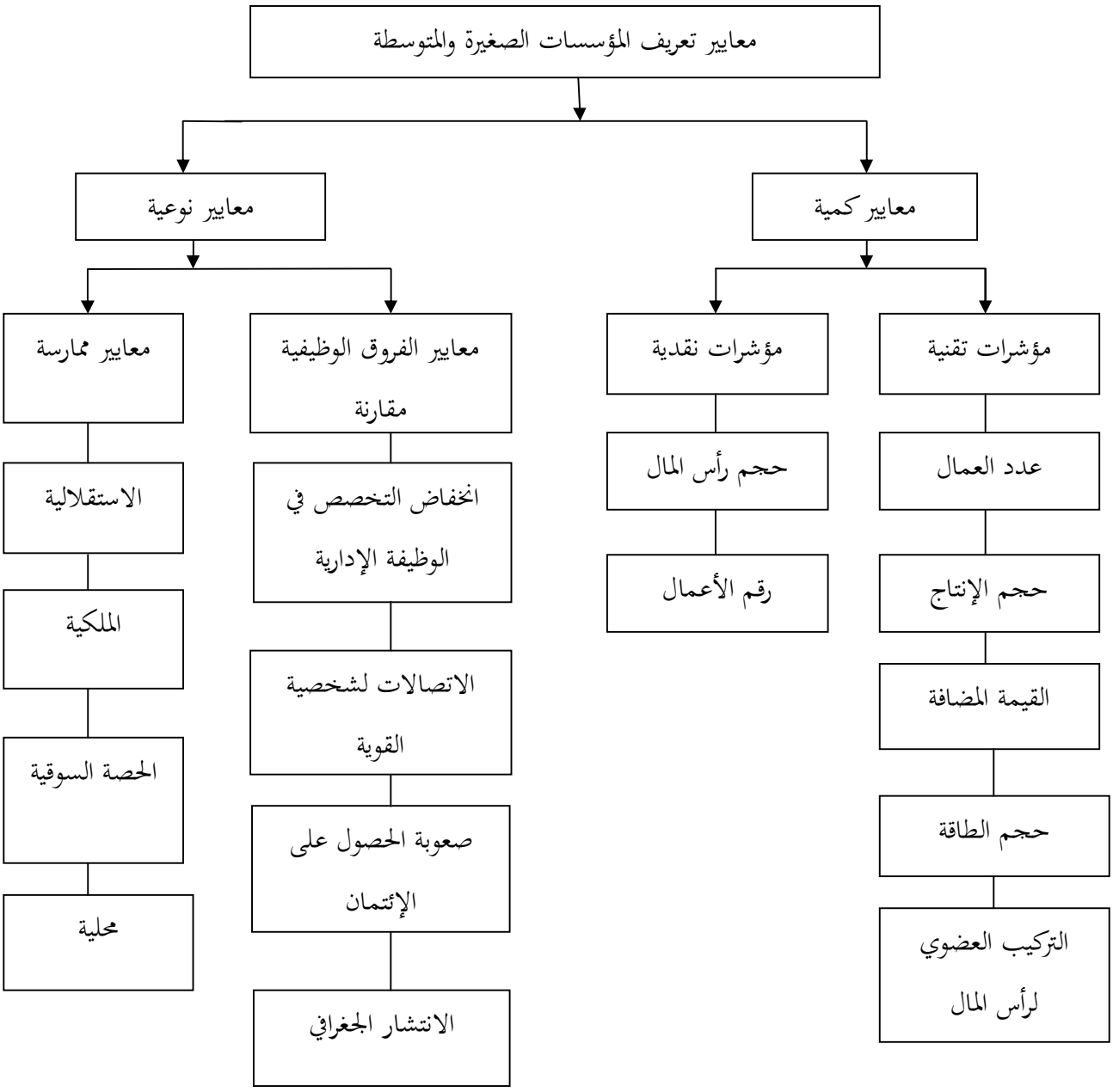

المصدر : د.خوني رابح، د.حساني رقية، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى 2015، ص29 .

أولا: المعايير الكمية

تعتبر المعايير الكمية الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنسبة لمعياري عدد العمال وحجم رأس المال، اللذان يستخدمان بشكل منفرد أو يتم الجمع بينهما في اغلب الأحيان، ويتم استخدامهما لسهولة تحديدهما داخل كل مؤسسة وبالتالي سهولة المقارنة، لكن رغم ذلك لا يوجد اتفاق عام حول لا عدد العاملين ولا حجم رأس المال، هذا الأخير الذي يخضع بشكل كبير لمستوى النمو الاقتصادي لكل دولة، كما أن المقارنة بين الدول تصطدم بمشكل أسعار الصرف وعدم ثباتها، أما فيما يخص عدد العمال فهناك اختلافات أيضا مع ملاحظة أن اغلب التعاريف تراوح الحد الأقصى ما بين 50 للصغيرة و500 كحد أقصى للمتوسطة.[1]

ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين هما:[2]

***المجموعة الأولى:** وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية نجد من ضمنها كل من: عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم لطاقة المستخدمة.

***المجموعة الثانية:** وتضم المؤشرات النقدية والمتمثلة في رأس المال المستثمر، ورقم الأعمال.ولكن من أهم المؤشرات المستخدمة في المعايير الكمية هي :

أ-معيار عدد العمال(العمالة) : يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة وهذا نتيجة لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المشروعات، لكن بالرغم من هذه السهولة للوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسة كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجيا، كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

[1] خوني رابح،حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2015، ص30.

[2] بوعدلة سارة، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة لنيل شهادة الماستر،فرع اقتصاد نقدي ومالي،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2015-2016، ص4.

ب- معيار حجم الموجودات(الإنتاج) : أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.[1]

ج- معيار القيمة المضافة

د- معيار حجم الطاقة

هـ- معيار التركيب العضوي

و- معيار رأس المال : المشكلة هنا تكمن في "تحديد المقصود برأس المال، هل هو رأس المال المستثمر من ثابت وعامل ؟ أو هو رأس المال الثابت فقط؟ "، كما يصطدم هذا المعيار أيضا في حالة المقارنة بين الدول باختلاف قيمة النقود من دولة لأخرى، بل حتى في الدولة الواحدة من فترة لأخرى بسبب التضخم .[2]

ويعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ب200000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 35000-600000 دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين، الهند، الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود 700000 دولار في الدول المتقدمة .[3]

يعتبر هذا المعيار معيارا نقديا ما جعله يتسم باختلاف تقييمه، لارتباطه ارتباطا وثيقا بتغيرات الأسعار وتغيرات أسعار الصرف.

ن- معيار معامل رأس المال: هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل و رأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج .

-معيار معامل رأس المال يعبر عن حجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل.

م ر م= رأس المال الثابت / عدد العمال .

---

[1] د.خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة "**،دار الجامعة الجديدة، 2013، ص14.

[2] د.خوني رابح، د.حساني رقيه، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،طبعة الأولى 2015،ص31.

[3] د.خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، دار الجامعة الجديدة،2013، ص13.

-عادة ما يكون هذا المعامل منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية ويكون ارتفاعا في الأنشطة الصناعية.

ي- معامل رقم الأعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا.

إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة.

(رقم الأعمال=عدد الوحدات المباعة*السعر)، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجة عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجه عن المؤسسة. لذا يتجه المحللون إلى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الاسمي.

من جملة المعايير الكمية المذكورة نلخص إلى انه من الصعب التصنيف وفق هذه المعايير وذلك لاختلافاتها الكبيرة من بلد إلى آخر وكذا خضوعها لبعض المتغيرات، ومع هذا فإننا نجد أن معيار عدد العمال يبقى المعيار الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا.[1]

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد وضع تعريف شامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية، واختلاف درجة النمو والاختلاف في المستوى التكنولوجي ولأجل التوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج حملة من المعايير النوعية و التي من أهمها ما يلي :[2]

أ-معايير الفروق الوظيفية مقارنة: هي التي تميز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات والشركات الكبيرة.

[1] حابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص14-15.

[2] حوني رابح، حساني رقيه، أساليب **التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،طبعة الأول2015، ص32.

ب-معيار انخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية: يقصد به "وجود رجل واحد في الإدارة،إذ غالبا ما يضطلع مدير المشروع أو صاحب العمل عادة وربما عدد قليل من مساعديه يتولى كافة المهام والوظائف الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل والمشتريات وغيرها " وعكس ما يحدث في الشركات الكبرى وعليه فهي من المعايير الوظيفية .

ج-معيار الاتصالات الشخصية القوية: وهي التي تنتج بالضرورة عن المعيار السابق .

د-معيار درجة الانتشار الجغرافي : فإننا نجدها النوع من المؤسسات في جميع أنحاء القطر وذلك لأن صغر حجم الصناعة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة النشاط في أي مكان.

أما بالنسبة لمعايير ممارسة فهي كالتالي:[1]

أ-معيار المسؤولية :في هذا المعيار نجد أن المسؤوليةالمباشرة والنهائية هي للمالك الذي يكون في الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة .

ب- معيار الاستقلالية : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل50% من رأس مالها. ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة اقل من ذلك .[2]

أيضا نجد استقلالية المشروع عن أية تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى،أيضا "استقلالية الإدارة والعمل وأن يكون المدير هو مالك دون تدخل خارجي وأن يتحمل أصحاب المؤسسة كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير .[3]

ج- معيار الملكية: تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها، مشروعات فردية وعائلية ، ويلعب المالك المدير دورا كبير في جميع مستويات ونجد مثلا في الجزائر الدولة تمتلك عددا من المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.[4]

---

[1] بوعدلة سارة،**دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان مركز الجامعي –مغنية-، 2016/2015 ، ص5.

[2] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة،2013، ص16.

[3] خوني رابح،حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،طبعة الأولى 2015، ص31.

[4] سعدية وسام، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر،مسار مالية ونقود،جامعة محمد خيضر –بسكرة-،2012-2013،ص6.

د- معيار حصة المؤسسة من السوق: بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.[1]

هـ- معيار محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج .[2]

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتختلف باختلاف الجهات المصدرة لها، وقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك ما يناهز 50 من التعاريف المختلفة لها، ويعود ذلك إلى اختلاف المستوى الاقتصادي وكذا اختلاف المعايير المعتمدة في كل واد من هذه الأخيرة، وعليه واستنادا إلى هذين العنصرين صنفنها إلى ثلاثة مجموعات أساسية هي: تعريف البلدان المتقدمة، تعريف البلدان النامية وأخيراتعر يف المنضمات، وسنحاول إعطاء أمثلة عن كل مجموعة.

1) تعاريف البلدان المتقدمة:

*تعرف هيئة المشروعات الصغيرة الأمريكية SBA المشروع الصغير على انه شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها، وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في الصناعة.[3]

نلاحظ أن هذا التعريف متعدد المعايير حيث يمكن عد كل من :

[1] بوعدلة سارة، **دور البنوك التجارية في تمويل م ص م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر،جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان-مغنية-،2016/2015، ص5.

[2] رابح خوني، حساني رقية، آفاق تمويل وترقية المؤسسات "ص و م " في الجزائر"بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003،حول تمويل المؤسسة "ص و م" وتطويرها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر، 2004،ص

[3] خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عملن:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2015، ص33.

- استقلالية الملكية و الإدارة
- محدودية النصيب من السوق
- صغر حجم المبيعات السنوية
- قلة عدد العاملين

ونلاحظ كذلك أن لفظ "الصغيرة" في هذا التعريف هو نسبي، هو يعتبر المشروع صغير في علاقته بالشركات الأخرى في الصناعة، لا كتصنيف عام للمشاريع الصغيرة.

***تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :** صدر تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1953 والذي كان مضمونه أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد عاملين ولذلك فقد حدد القانون حدود عليا للمؤسسة الصغيرة .[1]

الجدول رقم (1-1) التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من1إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من5إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر : بلعزوز بن علي، محمد أليفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2،الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،الجزائر17-18 أفريل،2006،ص485.

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص16.

***تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرنسا)**"المشاريع الصغرى والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة".[1]

***تعريف في بريطانيا:** فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "الوحدات الصناعية الصغيرة التي تضم 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار"، وفي تعريف آخر جاء أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تتوفر فيها العناصر التالية:[2]

- لا يزيد حجم المبيعات السنوي عن 1.4 مليون جنيه إسترليني.
- لا يزيد حجم الأموال المستثمر عن 0.8 مليون جنيه إسترليني "ويمكن أن يصل إلى7 مليون جنيه إسترليني" .
- أن يقل عدد العاملين في المشروع عن 50 عاملا أسبوعيا .
- تنصيب المشروع من السوق محدود.

أن يتم إدارة المشروع من طرف أصحابه .

نلاحظ أيضا أن هذا التعريف متعدد المعايير، فبالإضافة إلى عدد العمال وحجم الأموال المستثمرة الواردة في التعريف الأول يضيف محدودية النصيب من السوق وكذا إدارة المشروع من طرف مالكيه.

وفي قانون الشركات البريطاني لعام 1985عرف وفصل في التعريف بين المؤسسات الصغيرة وبين المتوسطة كما يلي: [3]

[1] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة،2013، ص16.

[2] خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 2015، ص34-35.

[3] خوني رابح، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص35.

المؤسسة الصغيرة : إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاثة التالية على الأقل :

- رقم الأعمال اقل من 2.8 مليون جنيه إسترليني .
- موازنة اقل من 1.4 مليون جنيه إسترليني .
- عمالة اقل من 50 موظف .

المؤسسة المتوسطة : إذا حققت شرطين من شروط الثلاثة التالية على الأقل :

- رقم أعمال اقل من 11.2 مليون جنيه إسترليني .
- موازنة اقل من 5.6 مليون جنيه إسترليني .
- عمالة اقل من 2580 موظف.

***تعريف الإتحاد الأوروبي:**تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم بأنها: كل كيان حي(منشأة) أو تنظيم يمارس نشاطا اقتصاديا، ويقل عدد العاملين فيه عن 250 عامل.[1]

[1] سنوسي أسامة، عرعار مراد،"سياسة تمويل المؤسسة"ص و م" في ظل الميكانيزمات للتمويل الجديدة" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة الجزائر2015/2014، ص6.

الجدول رقم (1-2) تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية	الشكل القانوني
مؤسسة مصغرة	من1إلى 9	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	أقل من أو يساوي2 مليون أورو	مؤسسة تمتاز باستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10إلى 49	أقل من أو يساوي10مليون أورو	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو	مؤسسة تمتاز باستقلالية في التسيير
مؤسسة متوسطة	من50إلى249	أقل من أو يساوي 50 مليون أورو	أقل من أو يساوي 43 مليون أورو	مؤسسة تمتاز باستقلالية في التسيير
مؤسسة كبيرة	أكثر من250	أكثر من50 مليون أورو	أكثر من 43 مليون أورو	مؤسسة تمتاز باستقلالية في التسيير

المصدر: أحمد غبولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2010-2011، ص9.

***تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:** فتعرف"الوحدات التي يعمل بها20عامل فأقل على أنها مؤسسات صغيرة جدا"، كما تعم وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والذي نص في سياقه المعدل في الثالث من ديسمبر 1999 على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي حسب القطاعات كما هي ممثلة في الجدول (1-3) الموالي :[1]

[1] خوني رابح،حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2015، ص36.

الجدول (1- 3): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	رأس المال(مليون ين)	عدد العمال
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر: خوني رابح،حساني رقية، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى2015، ص37.

2) تعاريف البلدان المتخلفة: في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها **اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا** استخدم كل من (بروتش و هيمينز) التصنيف الأتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي كما هو مبين في الجدول (2-1):[1]

أنواع المؤسسات	مؤشر العمالة
مؤسسات عائلية وحرفية	من 1 إلى 10 عامل
مؤسسات صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسات متوسطة	من 49 إلى 99 عامل
مؤسسات كبيرة	أكثر من 100 عامل

المصدر :عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص36.

كما أستند أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج المباشر، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث

[1] عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتو راه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص36.

تعرف نوع من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم للوظائف، هذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة.

***تعريف السودان:**في حين لا يتم الاكتفاء في السودان بمعياري حجم الأموال المستثمرة وعدد العمال حيث تكون المؤسسة صغيرة أو المتوسطة في السودان " إذا كان يعمل فيها 30 عامل ولا يتعدى رأس مالها المستثمر 86 ألف دولار ، متضمنا المباني و الأراضي.[1]

***تعريف الهند :**أما في الهند فيأخذ في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعين الاعتبار مدى استخدام الآلات في المشروع حيث تعرف على أنها "المنشآت التي توظف اقل من50 عامل أو استخدمت الآلة أو اقل من100 عامل لو لم تستخدم الآلة، ولم تتجاو ز أصولها الرسمية500 ألف روبية "[2]،وتعد الهند من الدول القليلة جدا التي تستخدم هذا المعيار .

***تعريف مصر :** أما في مصر فنجد عدد كبيرا من التعاريف باختلاف الجهات المصدرة لها حيث:

- تعرف وزارة التخطيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشآت التي بها أقل من 50عامل على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم .[3]
- أما إتحاد الصناعات فتعرفها على أنها تلك التي لا يزيد رأس مالها عن 10 آلاف جنيه مصري وعدد العاملين بها 50 عامل فأقل .[4]

أما وزارة الصناعة فتعرفها على أنها المنشآت التي لا يزيد عدد عمالها عن 100 عامل ولا يزيد رأس مالها الثابت المستثمر على الآلات و المعدات عن ½ مليون جنيه مصري بعد استبعاد الأراضي والمباني .

[1] بوعدلة سارة ، مرجع سبق ذكره، ص8.
[2] نفس المرجع السابق، ص 9.
[3] خوني رابح، رقيةحساني، مرجع سبق ذكره، ص39..
[4] خوني رابح، رقيةحساني، مرجع سبق ذكره، ص39.

*** تعريف تونس:** لم يرد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه وضعت بعض المعايير، تخص بالذكر قيمة الاستثمار التي لا تتجاوز 1 مليون دينار تونسي وعدد العمال التي تشغلهم المؤسسة 60 فما فوق .[1]

***تعاريف المنظمات :**

1-البنك الدولي : يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب"المنشآت التي يستثمر بها أقل من500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني"[2]، وفي تعريف آخر له أكثر تفصيل صادر عن فرعه المؤسسة الدولية للتمويل جاء فيه أن:[3]

- **المؤسسة المصغرة:** شروطها أن يكون عدد العاملين أقل من 10 وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوية أقل من100 ألف دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة :**عدد العاملين فيها أقل من 50 عامل وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوية أقل من 3 مليون دولار أمريكي.
- **المؤسسة المتوسطة:** عدد العمال أقل من 300 عامل، إجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوية أقل من 15 مليون دولار أمريكي .

2-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (إستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 100 و 500 عامل.[4]

[1] بوعدلة سارة،**دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، 2015-2016، ص 9.

[2] خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى2015،ص39.

[3] خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى2015،ص39-40.

[4] نفس المرجع السابق ، ص40.

***محاولات إيجاد مفهوم شامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

على غرار مختلف دول العالم، نسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع.

- ✓ **محاولة1 :** كانت أكثر وضوحا هي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا، تشغل أقل من 500 عامل، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج، وقد تأخذ هذه المؤسسة أحد الأشكال التالية:
  - المؤسسات التابعة للجماعات المحلية(مؤسسات ولائية وبلدية).
  - فروع المؤسسات الوطنية .
  - الشركات المختلطة .
  - المؤسسات المسيرة ذاتيا.
  - التعاونيات .
  - المؤسسات الخاصة .

ويفترض أن كل من رقم الأعمال والاستثمارات الثابتة يخضعان لعملية إعادة تقييم ابتداء من سنة 1972 بتطبيق معامل خطى 5%.

- ✓ **المحاولة 2:** لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات

[1] عقبة نصيرة، فعالية **التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،201-2015، ص41.

الخفيفة-EDIL- بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل .
- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج .

✓ **المحاولة 3:** والمقترح أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التي

تقدم بها عدد من المختصين: تحت عنوان"" عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي "" [2]يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على:

"أنها كل وحدة إنتاج أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية(ولائية أو بلدية).

✓ **المحاولة 4:** كانت عن طريق المشرع الجزائري [3]حيث صدر القانون رقم 18-01 المؤرخ في

27 رمضان 1422 هـ والموافق 12 ديسمبر 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه سلفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي :

- تشغل من1 إلى 250 شخص، رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية

أقل من500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية.[4]

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين

[1] عقبة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] نفس المرجع السابق ص41.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001 م.

[4] المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم18/01 .

50إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج.[1]

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموعة إيرادات السنوية 100 مليون دج.[2]

وبعد كل ما سبق يمكننا إعداد مفهوم شامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة غير متوقعة، خاصة التي تشتغل في القطاع الخاص، ووفق لقاعدة المعلومات التي لدى وزارة القطاع فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح يسجل نموا وصلت نسبته إلى: 86.5% في حدود عشر سنوات (في الفترة الممتدة ما بين2001 إلى 2010) .[3]

أظهرت الدراسة التي قامت بها الوزارة الوصية في تقريرها المنشور بين 2000 و2010، أن إنشاء تعاريف شمولية كانت محددة الأهداف، خاصة فيما يتعلق بمبادرات تشجيع وتطوير PME عن طريق السياسة الاقتصادية المحققة والمتعلقة بالبرامج التنموية للقطاع .

وفي بحثنا الحالي سوف نعتمد على تعريف المشرع الجزائري الذي بين أيدينا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،[4] وعليه فان التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيكون كالتالي:

تعتبر مؤسسة الصغيرة أو المتوسطة كل مؤسسة تستوفي الشروط التالية:

[1] المادة الخامسة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01.

[2] المادة السادسة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01.

[3] عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015، ص42.

[4] الوارد في القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الجريدة الرسمية).

تشغل من 1 إلى 250 شخص، رقم أعمالها السنوية أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية، أما المصغرة فلا يزيد عدد عمالها عن 9 ورقم أعمالها عن 1 مليون دج، ونعني بمعايير الاستقلالية أن 25% من رأسمالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى.

المبحث الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

من خلال عملية التنميط التي تطرقنا لها من قبل، استخلصنا جملة من الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تميزها عن باقي المؤسسات سواء من حيث كيفية تسييرها، أو متطلباتها المالية والتموينية، وكافة مكونات بيئتها الخارجية ، وهناك ما تنتمي إلى خانة السلبيات و الأخرى إيجابية، أم من حيث أنواعها فنجد أنها كثيرة ومختلفة باختلاف معيار تصنيفها ، وتنبع لها أهمية بالغة .

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص المميزة التي تجعلها مختلفة عن الشركات الكبرى، بعض منها يمثل مزايا تقدمها مقارنة بغيرها أما بعضها فتعد عيوبا تؤخذ عليها ويمكن أن نلخص أهم هذه الخصائص فيما يلي:[1]

أ- الخصائص الإيجابية:

1- سهولة التأسيس: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي .

2-الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها،إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل

[1] حبابة عبد الله،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة، 2013، ص37.

من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

3- سهولة وبساطة التنظيم: تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين تكون أمام عدد أكبر من العمال مقارنة مع المؤسسات الصغيرة،وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع،التحديد الدقيق للمسؤوليات،وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة،وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4- مركز تدريب ذاتي: تعتبر أنها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة. وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا.

5- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة . لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6-جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات .

7-أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: إن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية.

8-رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي: الناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة، نلاحظ من هذا الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمشروعات الصغيرة، في كافة المجالات

الصناعية والتجارية والخدماتية، أنها تساهم بشكل كبير وبنسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المشروعات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية والمتقدمة والذي يعتبر "الدخل القومي الإجمالي" أحد أهم عناصره أجور العمال.

وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل بالتالي يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.[1]

8- التجديد: إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة.

كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

9-القدرة على تقليل من البطالة: عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية، وهو ما يسمح برفع قدراتها على توفير مناصب الشغل والتقليل من مشكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير مناصب الشغل.

10- القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الاستفادة من مميزات الوضع العالمي الجديد، وذلك نظرا للطبيعة المرنة لهذه المؤسسات للتكيف مع هذه المتغيرات، وأصبحت فرصة بقائها ونموها أكبر بكثير من المؤسسات الكبيرة (إمكانية التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته).

11-الكفاءة والفاعلية: وهي تتميز بتوافر الظروف التي تسمح لها بتحقيق الكفاءة الفاعلية بدرجات أعلى بكثير مما يمكن المؤسسات الكبيرة الوصول إلى هذه الكفاءة.

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012،ص 40-41.

12-انخفاض رأس المال: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء، أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

13-الارتباط الوثيق بالعملاء:فهذه المؤسسات تتميز بالاتصال المباشر مع عملائها وهذا الارتباط نجم عنه مزايا منها:

-أن الغرض الأول والأساسي من وجود المنشأة هو خدمة عملائها.

- البحث على أفضل السبل لخدمة العملاء، وذلك بأخذ وجهات نظر العملاء في الحسبان عند اتخاذ القرارات في المنشأة.

14-سهولة الدخول و الخروج من السوق: بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة مقارنة مع ممتلكاتها وأصولها، فضلا عن زيادة نسبة رأسمالها إلى مجموع خصوصها.

الخصائص السلبية :[1]

1-معدلات الوفاة والفشل العالية: هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية والغلق، هذا التهديد قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في السنوات التأسيس الأولى.

2-الضعف المالي: الناجم عن محدودية حجم إنتاجها.

3-تكاليف تمويل عالية: تعاني الأعمال الصغيرة من صعوبة الحصول على تمويل، وإذا حصلت عليه غالبا بكلفة أعلى من كلفته لشركة الكبيرة.

4- تأثر متحيز سلبا بحالة الاقتصاد: يتأثر العمل الصغير سلبا بحالة الكساد إذا حصلت، فلا يستطيع امتصاص تأثيراتها كالعمل الكبير.

[1] قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،2011-2012، ص29-30-21.

5- صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو: نتيجة عدم حصول صاحب العمل على راتب يمكنه من تلبية احتياجاته المعيشية .

6- الضعف القانوني والسياسي للأعمال الصغيرة: معظم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ناتجة عن ضعف التشريع القانوني، فمثلا نرى أن قانون الضرائب لا يتماشى مع طبيعة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7-المركزية: أن اتخاذ القرارات في المنظمات الصناعية تميل إلى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام، والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، وتتركز في أيدي الإدارة العليا.

8- اللارسمية: يغلب الطابع غير الرسمي على أنشطة الأعمال الصغيرة بسبب قلة عدد العاملين، وصغر حجم تلك المؤسسات وسيادة التقارب المكاني وزيادة عملية التفاعل، ومما يساعد اللارسمية هو إتباع تلك المؤسسات لهيكل بسيط في التنظيم.

9- المحلية: تكون أغلب العمليات في منطقة جغرافية واحدة، عدا العمليات التسويقية، إذ يعتبر الموقع خاصية من خصائص المنظمات الصغيرة، إذ نجد أن المنظمات الصغيرة يكون مركز عملياتها في موقع محلي.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف وتتعدد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف معيار التصنيف الذي يتم اعتماده،هذه المعايير يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- طبيعة المنتجات
2- الشكل القانوني
3- أسلوب تنظيم العمل
4- طبيعة التوجه
5- حجم النمو

1) التصنيف حسب طبيعة المنتجات:

هنا نجد ثلاثة أنواع رئيسية هي:[1]

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** ونقصد بالسلع الاستهلاكية السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية والألبسة وغيرهما، وتنضوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية:

أ-صناعة النسيج والجلود

ب- الصناعات الغذائية

ج- الصناعات الفلاحية

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:** وتضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء وغيرها، وتنضوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية:

أ- صناعات مواد البناء

ب-الصناعات الميكانيكية

ج-المحاجر والمناجم والصناعات الكيميائية

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:** صناعات تحتاج إلى أموال كبيرة وعمالة مؤهلة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها قليل، وتقوم هذه الصناعات بإنتاج الآلات والمعدات وأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في هذه الصناعات هي مصانع تركيب وتجميع فقط.

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية:** وهي التي تقوم بتقديم الخدمات المختلفة مثل مقاهي الانترنت، والمطاعم وغيرها.

[1] خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2015، ص53إلى 60.

2) التصنيف حسب الشكل القانوني:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار حسب المعلومات الواردة في نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2007 حسب ماهي موضحة في الشكل الموالي:

المصدر: خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2015، ص54.

الشكل (2-1): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني.

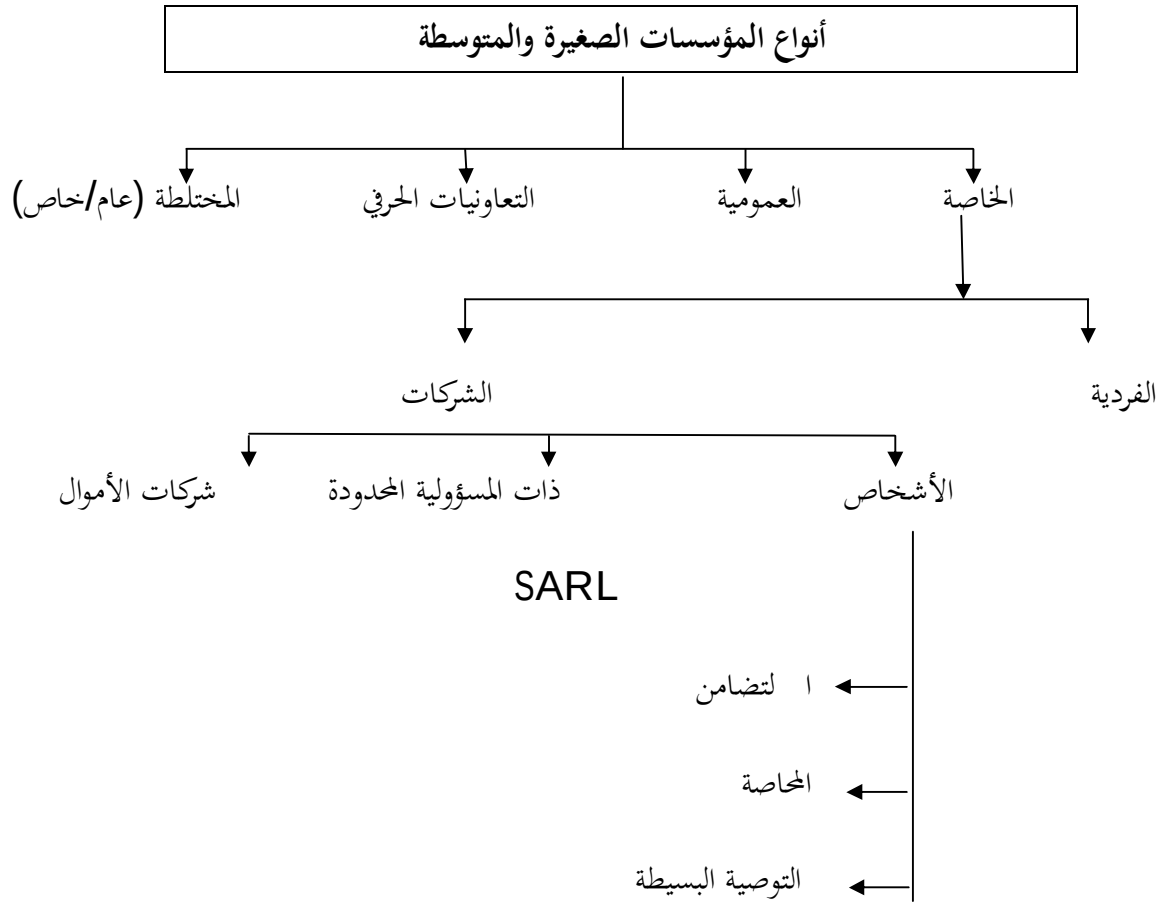

***شركات الأشخاص:** تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس مال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح.

وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي : شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة.

* **شركة التضامن:** وتعرف بأنها الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسمهم جميعا الأنشط

الاقتصادية، ومن هنا جاءت تسمية شركة التضامن والتي ما تزال تعرف إلى يومنا هذا.

***شركة الأموال :** شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من :

1- شركة المساهمة 2- شركة التوصية بالأسهم 3- الشركة ذات المسؤولية المحدودة

***الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** وتعرف الشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنها شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى.

3) التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل:

حسب هذا المعيار نجد صنفين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما:

***المؤسسات غير المصنعية:** وتضم الإنتاج في المنازل(العائلي) بغرض الاستهلاك الذاتي وكذا النظام الحرفي في الورشات الصغيرة ذات الإنتاج اليدوي حسب طلب واحتياجات الزبائن.

***المؤسسات المصنعية:** هي كل المصانع الصغيرة والمتوسطة، وتختلف عن سابقتها بالإضافة إلى مكان العمل من حيث تقسيم العمل، وتعقد العملية الإنتاجية و التسييرية وكذا كمية الإنتاج وسعة السوق المستهدف.

4) التصنيف حسب طبيعة التوجه:

المصدر : خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ،ص55.**

وينتج عن هذا التصنيف الأنواع الموضحة في الشكل (4-1) الموالي.

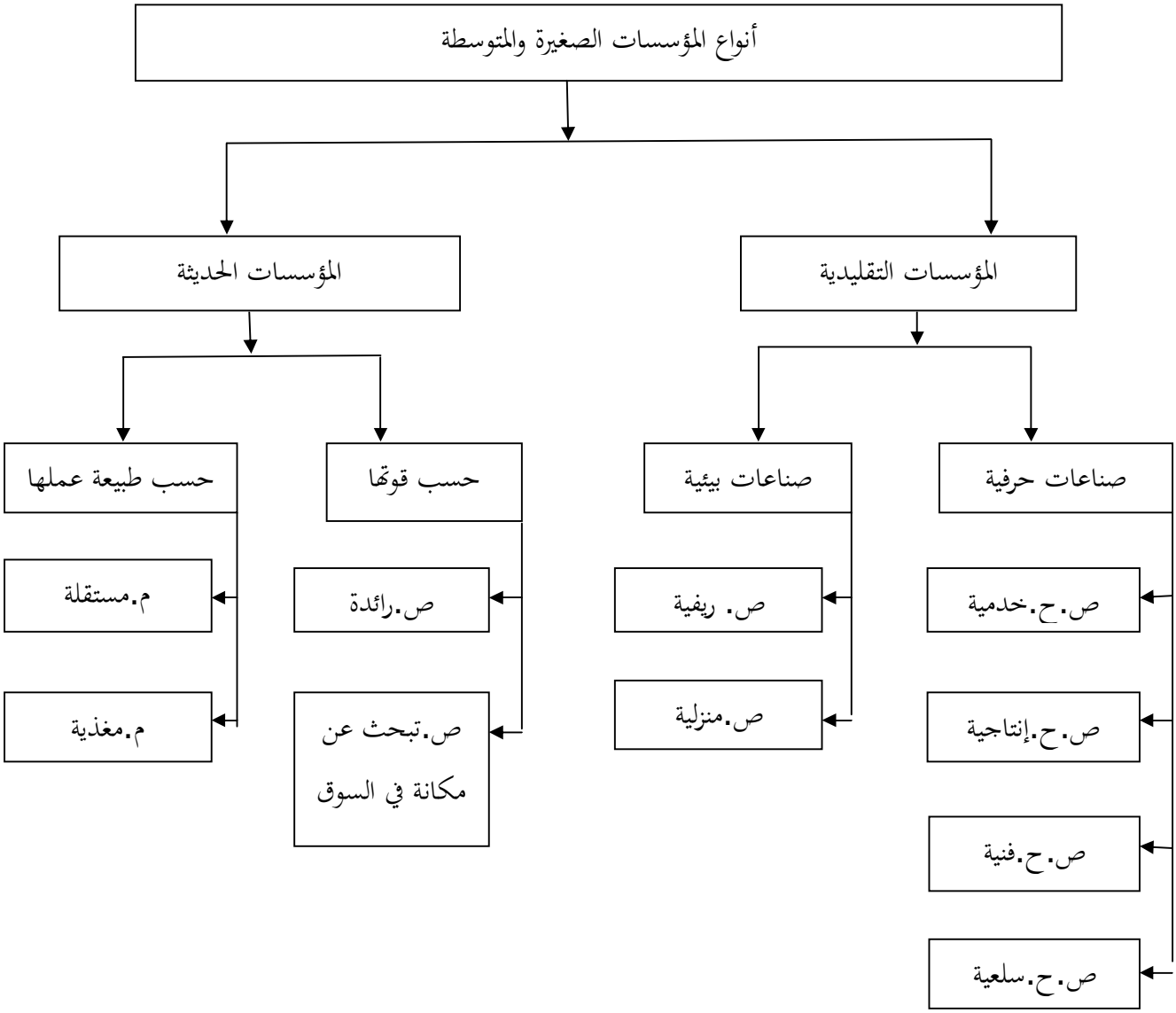

الشكل (4-1): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه

- **الصناعات المستقلة:** هي الصناعات التي تعتمد على خط إنتاجي واحد، وتنتج سلع نهائية أو سلع وسيطية، وتعتمد على تكنولوجيا حديثة غالبا ما تكون مستوردة بالنسبة للبلدان النامية.
- **الصناعات المغذية :** وهي الصناعات التي تعمل على تصنيع وتوريد بعض الأجزاء الصغيرة

والمكونات للمصانع الكبيرة من خلال التعاقد معها، وتوجد هذه الصناعات المغذية في الأقاليم التي تتواجد بها الصناعات الكبيرة.

- **صناعات رائدة:** هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتميز أصحابها و/أو مديروها بمهاراتهم

العالية واستعدادهم لتحمل المخاطر بخوضهم لمجالات عمل واعدة ومجددة تحتمل وفرات حجم إذا نجحت

معتمدين على حداثة المنتوج أو فكرته.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعثر على موضع في السوق:** تضم رجال أعمال

ديناميكيين يكتشفون مواضع غير مستغلة في الأسواق المحلية والعالمية، ويسارعون إلى استغلالها، صغر حجم هذا النوع من المؤسسات تمليه الطبيعة الديناميكية للعمليات والتي تتحول من محور تركيز إلى آخر عندما يحتل المنافسون مواضع في السوق ويتم تحديد مواضع جديدة .

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية:** وهي مؤسسات يتميز الإنتاج فيها بالطابع اليدوي

وتقوم على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة وتستخدم فيها أدوات بسيطة، وتنقسم إلى حرفية وهي أقدم أشكال الصناعة يمارسها أرباب الحرف في حوانيت وورش صغيرة مع بعض مساعديهم، أما المؤسسات البيئية فيقصد بها الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام الموجودة في البيئة إلى سلع صناعية لإشباع احتياجات البيئة المحيطة، والاستهلاك المحلي وتنقسم إلى منزلية وريفية حسب المكان الذي تقام وتمارس فيه.

5) التصنيف حسب معيار النمو:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:[1]

- **المشروعات محدودة الحجم:** وغالبا ما تكون في شكل مؤسسات لا توجد إمكانية لإنمائها في

المستقبل مثل بائع الزهور، المقاهي و الكفتريات..إلخ، في هذه الحالة قد يكون صاحب المشروع راضي بمستوى وحجم الأعمال التي يديرها المشروع ويوفر له في نفس الوقت دخل مرضي من وجهة نظره.

- **المشروعات ذات النمو السريع:** وتتميز بتوافر إمكانيات النمو، حين يبدأ المشروع عادة بحجم

أعمال صغيرة يعكس القدرة المالية لمالكه، لكن مع احتمال التوسع مستقبلا يديرها فريق من المديرين يمكنهم الحصول على رأس مال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجيدة للأسواق كبيرة الحجم.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية والتي نبرزها فيما يلي:[2]

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا هاما في برامج مقاومة البطالة نتيجة الإدخال

السريع للآلية في قطاعات معنية من اقتصاد القومي.

- تنخفض تكلفة فرصة العمل بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسة كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرص في المؤسسة الصغيرة .

[1] حوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**،عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2015، ص60.

[2] مراكشي محمد لمين،**ملتقى وطني حول:مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**، جامعة علي لونيسي-البليدة2-

- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمارمن خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات و الهيئات الغير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي الغير المنتج.
- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستراد.
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة

في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

- التجديد: إن أفراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و

الاختراعات ، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحدث أكثر من المؤسسات العامة لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تأثر على أرباحهم ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

ارتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام.

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع عدده يظل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى صحتها المالية وقدراتها التنافسية .

المطلب الأول: مفهوم التمويل

لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم شامل وموحد للتمويل،إذ نجد عدة تعاريف منها:[1]

التعريف الأول: يعرف GROWHILL "غراوهيل"، وهو محلل اقتصادي انجليزي التمويل، بأنه أحد مجالات المعرفة، يختص بالإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد والمنشآت الأعمال في تحقيق أقصى حد من الرفاهية.

التعريف الثاني : التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص، وبعبارة أخرى هو"عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف مؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، هذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي.

التعريف الثالث: إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.[2]

[1] قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر-3-،2011-2012 ص74.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** ، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

المطلب الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات لاقتصاديات الدول جميعا، ذلك لأنها:[1]

- ✓ أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة.
- ✓ قادرة على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة.
- ✓ قادرة على التخفيف من مشكلة البطالة .
- ✓ قادرة على خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات.
- ✓ قادرة على تطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- ✓ قادرة على توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص.

وأيضا تكمن أهميته فيما يلي:[2]

- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات لمواصلة نشاطها.
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي إلى حالة الانتعاش المالي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (والمقصود بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

[1] حبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص206-207.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص96.

- ✓ خلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مرتبة تسمح لها بمنافسة المؤسسات الكبيرة.
- ✓ العمل على تطوير المؤسسات.
- ✓ استثمار هذه الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصاديا.

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويل

1-العوامل المتحكمة في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

يمكن التمييز بين مجموعة من العوامل التي تتحكم في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:[1]

أ- معدل نمو المؤسسة: تتفق نظرية الإفلاس ونظرية الوكالة على وجود علاقة عكسية بين معدل نمو المؤسسة ومعدل الاقتراض، بينما يخالف النظرية الالتقاط التدريجي للتمويل لهذه النظرية، ففي إيطار نظرية تكلفه الإفلاس وأمام إمكانية النمو يتوقع عزوف المؤسسة عن اللجوء إلى الاقتراض باعتبار أن قيمة الأصول تكون معلومة في حالة التصفية.

ب- الضمانات: في قسم من هذه الدراسات تعبر عن حجم الضمانات بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، بينما اعتمدت دراسات أخرى إلى إضافة المخزونات الثابتة، حيث تم التوصل إلى الكشف عن تأثير هذه المتغيرة على نسبة الاقتراض في المؤسسة.

أ- مردودية المؤسسة: يشير"BRIGHAM" إلى متغير يعتقد أن له تأثير كبير على الهيكل المالي

وهو مردودية المؤسسة، فارتفاع مستوى المردودية يعطي للمؤسسة قدر أكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية.

د- حجم المؤسسة: أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والمديونية، أولها أن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسة ذات الحجم الكبير كما أن المؤسسات الكبيرة تملك إمكانية أكبر في اللجوء إلى الأسواق المالية تستطيع الاقتراض بشروط أيسر ولديها القدرة الكبيرة على خدمة الدين.

[1] بوعدلة سارة، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،فرع اقتصاد نقدي ومالي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016 ص31.

2- مصادر تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل طيلة فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المؤسسة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية، كما تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل في مجالات التدريب والبحث ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي لذلك تلجأ هذه المؤسسات لمختلف مصادر التمويل لتغطية هذه الاحتياجات ويمكن حصرها فيما يلي:[1]

أولا:التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من أهم الصور التمويل وأكثرها استعمالا بالنسبة للمؤسسة ويعرف على أنها مجموع المصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية ويتكون التمويل الذاتي من عدة عناصر متمثلة في :

الإدخارات الشخصية: وهي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس مال العامل، حيث يعزز عندها صاحب المشروع الأموال المقدمة للمشروع بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلا داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه.

الأرباح المحتجزة : هي عبارة عن الأربا ح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الذي حققته المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها، وتعتبر الأرباح المحتجزة من أهم مصادر تمويل عمليات النمو والتوسع كما تستخدم الأرباح المحتجزة في حالة المؤسسات التي تعاني من المشاكل المالية والتي ترغب في تخفيض ديو نها أو المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة.

الإهتلاك: هو "عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول الناتج عن استعماله أو عن الزمن أو عن تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى"، ولصعوبة قياس هذا التناقص فإن الإهتلاك يتعلق عادة بتوزيعه على مدة حياة قيمة الأشياء القابلة للإهتلاك وهذا التوزيع يأخذ شكل مخطط إهتلاكي .

[1] بوعدلة سارة، نفس المرجع السابق، ص32.

فالإهتلاك إذن عبارة عن طريقة تهدف إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على الحياة الإنتاجية أو على أساس الطاقة الإنتاجية، وتخصيص الإهتلاك يسمح بإعادة تمويل الاستثمارات المؤسسات باعتباره ممول ماليا .

المؤونات: تعتبر تخصيص لقيم مالية عندما يوجد شك في دفع المصاريف في الأجل الطويل، وخلال فترة الانتظار تستطيع المؤسسة توظيف هذه المؤونة كمصدر مالي طويل الأجل في المشاريع الاستثمارية و التجديدات والتوسعات داخل المؤسسة.[1]

ثانيا: التمويل الخارجي:

يتمثل في لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المدخرات المتاحة في الأسواق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة العوائق التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفر لديها ويمكن أن نذكر منها ما يلي:[2]

1- **الاقتراض من الأهل والأقارب والأصدقاء:** وهؤلاء يمثلون مصدرا شائعا في الاقتراض، تتميز هذه القروض بكونها غالبا ما تتوفر بشروط ميسرة وبدون إجراءات معقدة، فعادة ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب الضمانات الكبيرة بسبب العلاقة الشخصية مع مالك المشروع، وفي معظم الأحيان تكون هذه القروض بدون فوائد محددة سلفا وغير محددة المدة بشكل دقيق.

2- **الاقتراض من السوق غير الرسمي:** ينتشر هذا المصدر التمويلي بشكل واضح في الدول النامية، ويأتي سوق الإقراض غير الرسمي من حيث الأهمية في تمويل الصناعات الصغيرة في البلدان النامية في المرتبة الثانية وربما الأولى أحيانا، وتنشأ الحاجة إلى هذا السوق لسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأقارب والأصدقاء في ظروف معينة فيلجأ أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى هذا السوق خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي.

[1] فرحاتي حسيبة،**"دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسة" ص و م**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود جامعة محمد خيضر –بسكرة-،2011-2012، ص54-55-56.

[2] بوعدلة سارة، مرجع سبق ذكره، ص33.

3- **التمويل عن طريق الشركات الكبيرة:** هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المربح فإن هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها .

4- **التمويل عن طريق الأسواق المالية :** ويتم هذا النوع من التمويل من خلال اللجوء إلى الأسواق المالية، عن طريق إصدار أسهم وسندات.[1]

5- **قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** جاء إنشاء

هذه المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو الإئتمان طويل الأجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات التي تقيمها الدولة أو الجهات المعنية ويتميز هذا المصدر بأنه يوفر قروض ميسرة بشروط تشجيعية .

6- **التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر:** تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة منها، وذلك لما تتميز به من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم وسريع بسبب خبرتها وإمكانيتها الواسعة على اعتبار أنها مؤسسات متخصصة في مجال التمويل.

7- **البنوك التجارية:** تلعب البنوك التجارية دور مهم في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر من أهم القنوات التمويلية التي تلجأ إليها هذه المؤسسات، وتقوم بتقديم مختلف القروض لها حيث تمنحها القروض قصيرة الأجل بصورة عامة وبدون عراقيل كما تمنح نوعا من القروض متوسطة الأجل هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن منح وتوفير القروض طويلة الأجل، ولذلك لأن هذه المؤسسات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية على الأغلب عدم اللجوء إليه تخوفا من عدم قدرة هذه المؤسسات على عدم توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك وعلية تتجه هذه البنوك على الأغلب نحو توجيه الإئتمان للمؤسسات الكبيرة.[2]

[1] فرحاتي حسيبة، مرجع سبق ذكره ، ص64-65.
[2] بوعدلة سارة ، مرجع سبق ذكره،ص34.

خلاصة الفصل:

كما رأينا فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعميل اقتصادي فعال داخل منظومة بيئة الأعمال المعاصرة، ورغم ما يكشف مفهومها من غموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا عاما لدى الخبراء و المفكرين وحتى الدول، الشيء الذي لم يمنع من وجود بعض المحاولات في تعريفها من طرف منظمات دولية، كذا الدول بناءا على المقومات بنائها الاقتصادي لظروف سائدة داخلها وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلاءم وتيرتها الإنمائية.

عانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل التمويل بحدة نتيجة اعتمادها على التمويل البنكي كمصدر وحيد ورئيسي لتمويل هذا النوع من المؤسسات، إلا أنه لم يتمكن من حل هذه الإشكالية التي وصلت إلى عنق الزجاجة، وذلك نتيجة إسناد قرار منح القروض البنكية إلى الضمانات المطلوبة والتي أثقلت كاهل المستثمرين.

الفصل الثالث

أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا أمام البنوك من أجل الرفع من تنافسيتها وزيادة ربحيتها في ظل العولمة المالية، وهو ما جعل البنوك تبحث بكل الوسائل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع.

ومن خلال هذا الفصل نعرف مدة مساهمات الكبيرة التي تقدمها البنوك التجارية في تقديم التمويل المناسب لمختلف المؤسسات بما فيها م.ص.م ، كما تحدد أيضا علاقة مختلف الأدوات التمويلية المقترحة لتمويل احتياجات م.ص.م ، التي تتطلب من البنك قبل منحها القيام بالدراسات الإستشرافية لهذه المؤسسات وتحديد مستويات خطر عدم التسديد لالتزاماتها في آجال استحقاقها .

وقد يتم التعرض إلى ما سبق ذكره من خلال المباحث الثلاث التالية:

تقسيمات الفصل الثالث:

المبحث الأول : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص و م

المبحث الثاني : البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشدد البنكي ومعيقات تمويلها

المبحث الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص و م

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد بسبب أهميتها ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبرز دورها أكثر من خلال تعددها فهي تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاديات المحلية والعالمية، وبزيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك التجارية تبحث عن عملاء جدد من بينهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : النماذج أساسية المحددة لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص و م

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسيين يمكن أن يتحدد من خلالهما طبيعة العلاقة التي تربطها البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما كالتالي:[1]

1-النموذج الأمريكي:

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي يربطها البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالخصائص التالية:

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة

- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسة النموذجية.

- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

- يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك.

- نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض، وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة .

---

[1] عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2006-2007 ص64

ومن أكثر الدول استعمالا لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين نجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

2- النموذج الألماني

تتميز العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:[1]

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية.

- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.

- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.

- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع والمدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة، وتحقيق تبادل للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991-1994 أن نسبة 83% من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع إستراتيجي بالنسبة للبنوك

أدت التحولات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور إستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وبرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية لا تزال تعاني هذه المنظومة من المؤسسات من العديد من المشاكل و يأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يمثل العائق الأساسي والعامل المحدد لبقائها وتطورها.

[1] عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2006-2007 ص65.

وإذا كانت البنوك تشكل أحد أهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات، إلا أن هذه البنوك في الفترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الذي كانت توليه للمؤسسات الكبيرة، يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية: [1]

- وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الكافية.

- عدم التناظر في المعلومات، حيث لا تتوفر معظم م. ص. م على نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية والمحاسبية، والتقييم الموضوعي لإمكانياتها و قدراتها.

- التعامل مع هذه المؤسسات خصوصا المؤسسة المصغرة يحمل الكثير من المخاطرة، حيث بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها .

إلا أن هذه الوضعية قد تغيرت لدى القائمين على البنوك وخصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عنه توجه إستراتيجي نحو زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة العوامل التالية:

1- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا إستراتيجيا ضمنا عملاء البنك خاصة من حيث عددها وتنوعها على مختلف النشاطات الاقتصادية.

2- تزايد عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، وهو ما جعل من البنوك تبحث عن عملاء جدد و خصوصا منظومة م ص م

3- ظهور منظمات وهيئات حكومية في أغلب الدول تقدم المساعدة والدعم الفني والإداري والمالي والمرافقة لهذه المؤسسات، وهو ما يمكن البنوك من الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية عبر اللجوء إلى التعاون أو إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية لتحقيق هذه الغرض.

4- تبني البنوك لإستراتيجية جديدة في خدمة عملائها، والتي تؤسس على فلسفة فهم وتلبية احتياجات العملاء والاهتمام بالتسويق المصرفي.

[1] عمران عبد الحكيم، نفس المرجع السابق، ص63-64.

كما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:[1]

*ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.

*عدم قدرة المؤسسات الصغير ة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها، عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي.

*تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية لمنحها قرض.

*ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية.

المطلب الثالث: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نموها

نهتم هنا بمناقشة ومعرفة مراحل نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك، حيث يتم تقسيم تطور **م.ص.م** إلى عدة مراحل يمكن من خلال خصائص كل مرحلة تحديد العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة والبنوك من جهة أخرى.

1- علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض المصرفية، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا، وذلك للأسباب التالية:[2]

- المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار ومالها من آثار سلبية على مرد ودية المؤسسة.

[1] شلايف فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص تأمينات وبنوك،جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة،2016-2017،ص12-13.

[2] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص66.

- الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط.

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية.

- وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء.

وفي هذا الإطار تشير الدراسة التي قام بها بنك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسي إلى أن خطر تمويل هذه المؤسسات هو مرتفع جدا، حيث أكثر من 35% من هذه المؤسسات تفشل خلال الخمس سنوات الأولى من إنشائها .

2-علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي في مرحلة النمو والتوسع

على خلاف علاقة البنك مع المؤسسات الحديثة النشأة والتي تتميز بالحذر من جانب البنك، فإن هذا الأخير يفضل ربط علاقات من تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في طور النمو والتوسع وذلك نتيجة الأسباب التالية :[1]

*وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات .

*قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القرض.

*إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية، وعلى تحديد نوعية علاقاتها مع الموردين و العملاء.

*المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية.

3- متطلبات علاقة دائمة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل توثيق العلاقة بين البنك التجاري أو أي بنك آخر والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل معه وأيضا من أجل ضمان ديمومة هذه العلاقة والمحافظة عليها سعيا بهما لتحقيق رغباتهم فمن ناحية المؤسسة

[1] عمران عبد الحكيم ، نفس المرجع السابق ،ص 66.

الحصول على القروض التي هي بحاجة إليها ومن ناحية البنك تحقيق أرباح و الابتعاد عن الخسائر لابد من توفر الشروط الأساسية التالية:[1]

1-تحقيق علاقة قوية ودائمة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والتي تركز على الشفافية والحوار والثقة كأحد أهم مبادئها.

2- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك (الحسابات السنوية الوضعية المالية، التزاماتها تجاه البنوك الأخرى).

3- على البنوك التقديم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المعلومات المتعلقة بشروط منح القروض التي تلبي احتياجاتها المالية (القواعد التنظيمية لمنح القروض).

4-على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغيرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة، التي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقترضة.

5- تجنب البنك لأي تعطيل وتقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] عمران حكيم، مرجع سبق ذكره، ص68.

المبحث الثاني: البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة.

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، وحتى تكون إستراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:[1]

-تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام ب:

* توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.

*تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم ل م. ص. م .

*إعداد السياسة الإقتراضية للبنك بما يتماشى والأهداف العامة المسطرة.

*العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.

-الحث على إنشاء مؤسسات رأس المال المخاطر ومؤسسات التمويل لإيجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الميادين التالية :

*الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.

*إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.

[1] عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره، ص67.

*مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى أسواق الأجنبية .

*الدخول إلى الأسواق المالية.

-التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم **م.ص.م** لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات .

المطلب الثاني: طرق تمويل مؤسسات ص و م من طرف بنك تجاري

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلال توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار:[1]

1- قروض تمويل دورة الاستغلال: يوجه هذا النوع من القروض إلى تمويل نشاطات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة الأجل والتي تتعدى عادة 12 شهرا، والغرض الأساسي من هذه القروض هو المساهمة في تمويل الإنفاق الجاري للمؤسسة خلال دورة الاستغلال (شراء مواد أولية، دفع أجور ..) أو توفير السيولة للمؤسسة وتمكينها من مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل لضمان السير الطبيعي لدورة الاستغلال، ونظرا لما تمتاز به نشاطات الاستغلال من تكرار خلال دورة النشاط القصيرة المدة، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الميزة، وهو ما دفع بالبنوك إلى ضرورة تكييف أدواتها التمويلية بما يتماشى وطبيعة نشاطات الاستغلال.

وكثيرا ما نجد أن نشاطات الاستغلال تأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها، وتقدم البنوك عدة طرق لتمويل هذه النشاطات، وذلك حسب طبيعة النشاط (تجاري زراعي،صناعي ...إلخ) أو حسب الوظيفة المالية للمؤسسة والغاية من القرض .

ويرتبط هذا النوع من القروض القصيرة الأجل بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون تارة مدينا وتارة دائنا بحسب حالة المعاملات في المؤسسة، وبصفة عامة تصنف قروض تمويل دورة الاستغلال إلى الأنواع التالية:

[1] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص73.

أ- قروض تمويل الخزينة

تسمى بقروض الخزينة لكونها موجهة إلى تمويل خزينة المؤسسة، وتلجأ المؤسسات إلى هذه القروض في حالة وجود صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

***تسهيلات الصندوق**

وهي عبارة عن تلك القروض التي تقدمها البنوك لعملائها للتخفيف من الصعوبات المالية

المؤقتة، والتي تنشأ عن تأخر آجال التحصيل للإيرادات عن آجال التسديد للنفقات، فهي تسعى إذا لتغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل للإيرادات حيث يقتطع مبلغ القرض، ويكو ن رصيد حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ معين ومدة معينة لا تتجاوز عدة أيام.

***المكشوف**

وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة زبائن البنوك الذين لديهم نقص في الخزينة عند عدم كفاية رأس المال العامل[1]، ويتجسد ذلك من خلال ترك حساب العميل مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل لمدة سنة كاملة، ويستعمل هذا التسهيل لتمويل النشاطات الجارية للمؤسسة، وذلك للاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية كانخفاض سعر المواد الأولية، لذلك يمثل المكشوف تمو يلا حقيقيا لنشاطات العملاء.

وبما أن عائدات البنك من هذا النوع من القروض يتوقف على قدرة العميل على صرف هذا القرض فإن البنك يجد نفسه أمام خطر عدم التسديد وخطر التجميد لأمواله، لذلك يتعين عليه القيام بدراسة جيدة عند الإقدام على منح هذه التسهيلات.

***قروض الربط**

قروض الربط عبارة عن قروض تمنح لعملاء البنك لمواجهة احتياجاتهم للسيولة لتمويل عملية مالية شبه مؤكدة التحقيق، ولكنها مؤجلة فقط لأسباب خارجية، والهدف من هذه القروض هو تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة أمامها، في انتظار تحقق العملية المالية التي تعتبر شبه

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001،ص59.

مؤكدة بالنسبة للبنك، وعلى سبيل المثال ولتوسيع طاقة المؤسسة، قد يقرر مجلس الإدارة تمويل ذلك التوسع باللجوء إلى إصدار أسهم أو سندات جديدة ولكن انتظار دخول الأموال الناجمة عن هذا الإصدار سوف يضيع وقتا ثمينا وفرصا عن هذه المؤسسة، ولتجنب ذلك تلجأ المؤسسة إلى البنك لتطلب منه قرضا لتمويل هذا التوسع و الانتظار إلى غاية دخول الأموال الذي يعتبر مسألة وقت فقط.

ب- قروض تمويل المخزونات

تشمل القروض الموجهة لتمويل المخزونات على مستوى المؤسسة فيما يلي:

***قرض الموسم**

تعتبر القروض الموسمية نوعا خاصا من القروض البنكية، والهدف منها هو تمويل النشاطات الموسمية للمؤسسات، حيث منها ما تتميز طبيعة نشاطاتها بعدم الانتظار وعدم الاستمرار خلال دورة الاستغلال، وعادة تكون فترة الإنتاج في فترة ودورة البيع في فترة أخرى، حيث تقوم المؤسسة بإجراء النفقات خلال فترة يحصل أثنائها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة أخرى، فمثلا عملية إنتاج اللوازم المدرسية تكون في فترة وعملية البيع في فترة أخرى كفترة الدخول المدرسي.

ومن أجل تمويل هذه النفقات المرتبطة بعملية الإنتاج تمنح البنوك القروض الموسمية للمؤسسة لمواجهة الاحتياجات التمويلية الناجمة عن هذا النشاط الموسمي، وهذا النوع من القروض لا يتجاوز دورة استغلال واحدة وعادة يمنح لمدة لا تتعدى تسعة 9 أشهر.

***تسبيقات على البضائع**

تعتبر التسبيقات على البضائع عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة (وجود مخزون هام من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد) ويحصل البنك مقابل ذلك على البضائع كضمان، وهنا يجب على المقرض (البنك) التأكد من وجود البضاعة ومواصفاتها وقيمتها ...، ويتدخل طرف الثالث يتمثل في المخازن العامة التي توضع فيها البضائع كضمان.

ج- قروض تمويل الصفقات العمومية

تعرف الصفقة العمومية على أنها اتفاقيات للشراء أو لتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

ونظرا لكبر حجم المشاريع وإجراءات الدفع التي تتميز بالبطء نسبيا، يجد المقاول أو المكلف بالإنجاز أو التوريد نفسه في حاجة إلى أموال غير متاحة في الحال أمام السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب للبنك لتمويل هذه الأشغال، وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين أو الموردين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بقروض تمويل الصفقات العمومية.وهناك نوعان من القروض لتمويل الصفقات العمومية كالتالي:[1]

1-منح قروض فعلية

تقوم البنوك بتمويل الصفقات العمومية من خلال ثلاثة أنواع من القروض وهي كالتالي:

***قرض التمويل المسبق**

يمنح في حالة انطلاق المشروع والمكتتب ليس له الأموال الكافية للانطلاق في الإنجاز، حيث يسمح هذا القرض للمتعاقد بتغطية احتياجاته المالية المتعلقة بإنجاز الصفقة.

***تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة**

في حالة إنجاز المكتتب لنسبة معينة من الأشغال، والإدارة المعنية بالأشغال لم تسجل ذلك رسميا ولكن تم ملاحظة ذلك، يمكنه أن يتقدم إلى البنك لتعبئة هذه الديون(منحه قرض) بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة.

[1] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص75-76.

***تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة**

في حالة التسجيل الرسمي للانتهاء الجزئي أو الكلي للأشغال، يمنح البنك للمكتتب قروضا تسمى تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة لتفادي تأخر الدفع من طرف الإدارة المعنية بالأشغال.

2-منح كفالات لصالح المقاولين

يقوم البنك بتقديم كفالات للمقاولين أو الموردين المكتتبين فيالصفقات العمومية، هذه الكفالات تعتبر كضمان أمام السلطات العمومية صاحبة المشروع، وهناك أربعة حالات ممكنة للكفالات:

***كفالة الدخول إلى المناقصة:** تمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام المكتتب الفائز بالصفقة العمومية بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة العمومية المعنية بالمشروع كتعويض في حالة انسحابه من الصفقة وبالتالي وبمجرد حصول المكتتب عن هذه الكفالة يسقط عليه حق دفع الكفالة نقدا.

***كفالة اقتطاع الضمان:** تقتطع الإدارة المعنية بالمشروع عند نهاية فترة الإنجاز نسبة معينة من مبلغ الصفقة، وتحتفظ بها لمدة معينة كضمان في حالة ظهور نقائص في الإنجاز، وحتى يتفادى المكتتب تجميد هذه السيولة والاستفادة منها فورا، يمنح له البنك كفالة تسمى كفالة اقتطاع الضمان.

***كفالة التسبيق:** تقوم بعض الإدارات المعنية بالمشروع بتقديم تسبيقات للمكتتبين الفائزين بالصفقة، ولا يمنح هذا التسبيق فعليا إلا إذا حصلت الإدارة على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك.

***كفالة حسن التنفيذ:** تمنح هذه الكفالة من طرف البنك كضمان لحسن التنفيذ للصفقة من طرف المقاول وفقا للمقاييس المحددة والمتفق عليها، وبالتالي يتفادى المقاول دفع مبلغ الكفالة نقدا إلى الإدارة صاحبة المشروع.

د-القروض بالالتزام:

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا

ولكن يعطي ثقته فقط. ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته. وفي مثل هذا النوع من القروض، يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي:[1] الضمان الاحتياطي، الكفالة والقبول.

1-الضمان الاحتياطي:

وهو عبارة عن التزام يمنحه شخص، يكون في العادة بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية. وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) شروطا معينة لتنفيذ الالتزام. وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الالتزام.

2-الكفالة:

الكفالة هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها. ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

3-القبول:

في هذا النوع من القروض، يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه. ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض: القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات،القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية، القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخزينة والقبول المقدم في التجارية الخارجية.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالث، 2004، ص67-68.

و - القروض تعبئة ديون العملاء:

وتشمل القروض التي يقدمها البنك للمؤسسة لتعبئة ديونها لدى العملاء في الأنواع التالية:[1]

1-الخصم التجاري

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون. وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها. وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.[2]

2- عملية تحويل الفاتورة

تحويل الفاتورة عبارة عن آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأحيان مؤسسة قرض، وشراء الديون التي يملكها المصدر على الطرف الأجنبي، وحيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين فهي بذلك تحل محل المصدر وتتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد مقابل حصولها على عمولة تكون مرتفعة نسبيا (تحدد العمولة بنسبة معينة من رقم أعمال عملية التصدير).

وتسمح عملية تحويل الفاتورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة ب:

-تحسين الخزينة النقدية للمؤسسة .

-تحويل الديون الآجلة إلى سيولة جاهزة .

-تخفيف أعباء التسيير المالي والمحاسبي والإداري لملفات الزبائن.

[1] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص78-79.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالث،2004، ص66.

3- القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير

تقترن هذه القروض بعملية الخروج الفعلي للسلع من المكان الجمركي للبلد المصدر، وسمية بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، وتخص هذه القروض تلك الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهرا كحد أقصى، وهنا يشترط البنك تقديم بعض المعلومات التي تخص:

-مبلغ الدين

-طبيعة ونوع البضاعة المصدرة

-اسم المشتري وبلده الأصلي

-تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك

- تاريخ التسوية المالية للعملية التجارية

4-التسبيقات بالعملة الصعبة [1]

في حالة قيام المؤسسة بعمليات التصدير يمكنها أن تطلب من البنك القيام بتقديم تسبيق بالعملة الصعبة، الذي يمكنها من تغذية خزينتها بعد التنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بالعملة الصعبة بعد تحصيلها لديونها من زبائنها الأجانب في تاريخ الاستحقاق .

ونشير هنا إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المؤسسة المصدرة والمؤسسة المستوردة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستفيد المؤسسة المصدرة من هذه التسبيقات ما لم تقم بإرسال الفعلي لصادراتها إلى الزبون الأجنبي .

[1] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص79.

2-قروض تمويل دورة الاستثمارات[1]

على خلاف الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل دورة الاستغلال، تحتاج هذه المؤسسات إلى الموارد المالية لتمويل دورة الاستثمارات سواء في بدايات نشاطها أو في مراحل توسعها أو تطورها.

وفي هذه الإطار ومن أجل تغطية هذه الاحتياجات، توفر البنوك نوع من القروض الموجه أساسا لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تقسيم هذه القروض حسب المدة إلى قروض طويلة الأجل وقروض متوسطة الأجل .

أ-القروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (7) سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة... ونظرا لطول هذه المدة،فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل. ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة.

1-القروض القابلة للتعبئة: يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي. ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه. ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

2-القروض غير القابلة للتعبئة: يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي. وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها. إن ظهور مخاطر أزمة

[1] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثالث،2004،ص 74-75.

السيولة قائمة بشكل شديد.ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

ب-القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب سبع (7) سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة. وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية....).

ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

المطلب الثالث: تقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات ص و م

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفر الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التناظر في المعلومات وتتمثل هذه الشروط في:

-تطوير طرق تقديم الخدمات المالية وتنويعها وتكييفها مع احتياجات هذه المؤسسات .

-تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة المعلومات و بذلك تسهيل عملية الإقراض، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات

وكذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول مع معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها .

ومن بين أهم هذه التقنيات المستحدثة والتي أثبتت نجاعتها نذكر منها:[1]

أولا: نظام تصنيف الائتمان (Credit Scoring) .

هذه الطريقة بدأ تطبيقها في أوائل التسعينيات من طرف البنوك التجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك، وتم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم بحيث أصبحت حاليا غالبية هذه القروض تدرس وتمنح على أساس هذه الطريقة وبشكل آلي، وتعتمد هذه

الطريقة في تقييمها للمخاطر التي قد تنجح عن منح القروض على أساس التحليل الإحصائي الذي يسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع، وتقوم هذه الطريقة على الأسس التالية:[2]

-استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون والمكون من المقترضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالتزامات .

- توفر عدد كبير من الزبائن (أي المجتمع الإحصائي) وبالتالي اختبار العينة الممثلة لذلك المجتمع وباختصار فإن هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر والتنبؤ في المستقبل.

وإذ كانت البنوك الكبيرة تتوفر على الشروط الأزمة لتطبيق هذه الطريقة، فإن البنوك الصغيرة ليست في نفس الوضعية نظرا للمحدودية قدراتها الافتراضية وصغر المجتمع الإحصائي الذي يتعامل معها مما يجعل تسيير وإدارة عملية الاقتراض أمر صعبا من حيث المخاطر والتكاليف، ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات لجأت البنوك الصغيرة إلى تقاسم المعلومات فيما بينها، وهذا ما يسمح بإنشاء بنوك معلومات مشتركة تسمح لها بتطبيق هذه الطريقة، وكذا الطرق الآلية الأخرى، إضافة إلى أن المؤسسات المصرفية عادة ما تلجأ إلى وكالات متخصصة في

مجال جمع ومعالجة المعلومات حول المؤسسات ص و م التي تقوم بوضع برامج متخصصة في ميدان الإقراض وكذا ترتيب المؤسسات .

[1] سعدية وسام، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود،جامعة محمد خيضر-بسكرة-2012-2013، ص60.

[2] سعدية وسام، نفس المرجع السابق، ص60.

ومن بين المزايا التي تتمتع بها هذه الطريقة ما يلي:

-تحسين أنظمة مراقبة عمليات الاقتراض من حيث الكم والكيف، ذلك أن عملية التقييم تتم بشكل آلي ومتواصل وفي الوقت اللازم وهو ما يسمح بالتعرف على مستوى المخاطر بمجمل عمليات الاقتراض وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها وتحديد سياسة الاقتراض بشكل موضوعي

-بدل الاعتماد على التقييم الشخصي للمشرفين على الاقتراض التي عادة ما تكون آرائهم ذاتية.

- تخفيض تكاليف ومدة معالجة الملفات.

- رفع مستوى الدقة والموضوعية في عملية تقديم القروض خاصة و أن هذه الأنظمة قابلة للتحسين باستمرار.

- رغم ما تم تقديمه من محاسن ومزايا هذه الطريقة إلا أنها تخلو من بعض العيوب التي يجب الإطلاع عليها ومن أهمها:

- هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار الأقليات أو الفئات من الزبائن التي لا تتوافق وخصائص المجتمعات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في وضع تلك الأنظمة الآلية كما أن تطبيق هذه الطريقة قد يجعل معظم المؤسسات حديثة العهد أو التي لا تتوفر على معلومات مالية تغطي مدة زمنية معينة معرضة للإقصاء لأسباب غير موضوعية.

-الاعتماد على المعلومات السابقة (القديمة) يجعل من عملية تعميمها مخاطرة كبيرة، خاصة عن اقتصاد السوق يتميز بالدورات الاقتصادية، ونجاح هذه الطريقة يتطلب أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار وهذا ليس بالأمر الهين .

ثانيا: طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين (External Rating).[1]

إن هذه الطريقة تحدد المكانة الحالية والمستقبلية للمؤسسة عن طريق تقييم قدراتها على الدفع وتزيد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين، وحتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي

للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بهدف التدقيق و التأكيد من المعلومات المتوفرة لديه وتبقى المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم الخارجي

[1] سعدية وسام، مرجع سابق، ص61.

لمكانتها في السوق،لا سيما أن ترتيبها قد يحسن من مكانتها التفاوضية مع المقرض كما يعتبر هذا التقييم بمثابة قوة دافعة كما لاستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة ومعالجة النقائص التي تعاني منها.

وفي أوربا قد أدى تزايد الطلب على خدمات الوكالات المتخصصة في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة عددها في السنوات الأخيرة وتزايد الاهتمام بالمؤسسات الابتكارية و أنشئة لأنها عادة ما تكون سريعة النمو وذات مردودية عالية غير أن ما يلاحظ هو موعد توفر البنوك التجارية على القدرات الأزمة في الميدان التكنولوجي لتقييم أهمية الابتكارات وتقدير مستوى المخاطر والتعرف على نسبة وإمكانية نجاحها، مما يجعلها فيما سبق تفضل عدم المغامرة معها.

وبالرغم من توفر العديد من المحاولات لتحسين طرق التقييم الخارجي إلا أن أنظمة تطويرها لا تزال مكلفة جدا مما جعلها غير قابلة للتطبيق من طرف البنوك التجارية لوحدها رغم ما توفره من معلومات إضافية حول المؤسسة.

ثالثا: طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث (Shoring Riskwith thrid) .[1]

تعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات ص و م عندما تتقدم إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك التعاون مع أفراد أخرى لتقاسم

المخاطر كما قامت المؤسسات ص و م بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك (أو الكفالة) ففي الاتحاد الأوربي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل، وتلعب دور الوسيط بين المؤسسات ص و م والبنوك، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها، كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين والاستشارة وغيرهاّ، وغالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناءا على تقييم مؤسسات الضمان أو لا وعلى مقدار أو نسبة ضمانات ثانيا.

إضافة إلى هذه الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق لها نظرا لقلة استعمالها حاليا، ومن بينها طريقة إشراك المقترض في تقييم المخاطر وطريقة تحميل تكاليف الاقتراض حسب مستوى المخاطرة.

[1] حليمة علي الحاج، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم تسيير**، جامعة منتوري، بقسنطينة، الجزائر،2008-2009،ص70.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشدد البنكي ومعيقات تمويلها

المطلب الأول: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات ص و م في مختلف دول العالم فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك و المؤسسات.

أولا: شفافية المعلومات

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات ص و م كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية، وتربط المؤسسات ص و م بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهريا من اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، بسبب تعارض الأهداف بينهما.[1]

ثانيا: شخصية وسلوك المسير

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات في المقرض والمقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق، بمسيري المؤسسات ص و م، حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء النتائج المحققة بهدف تدنية المصاريف المالية، ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض .[2]

ثالثا: الضمانات

تلعب الضمانات المعروضة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في تقويم السلوك للمسير، حيث تجعل من العجز جد مكلف بالنسبة له، مما يعرضه على تخفيف الخطر الذي يتعرض له المشروع إلى أدنى مستوياته، وفي نفس الوقت بذل مجهودات أكبر والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تستند القروض

[1] سعدية وسام، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية**، جامعة منتوري،قسنطينة ،2010-2011،ص274.

في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها.[1]

رابعا: محدودية حجم ونوع التمويل

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات ص و م، مع نقص شديد في تمويل طويل الأجل وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات[2] فالفئات التي ليست لها القدرة على الحركية الاستثمارية ولا تملك خبرة والمؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى يوجد ضمانات، على العكس الفئات الغنية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمؤسسات القائمة على النمو والتوسع لا غير.[3]

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشدد البنكي

إذا كانت البنوك تشكل أهم مصدر من مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات إلا أن هذه البنوك في فترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاهتمام الذي كانت توليه للمؤسسات الكبيرة، يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية:[4]

- وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الكافية.

- عدم تناظر في المعلومات، حيث لا تتوافر جميع المؤسسات على نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية والمحاسبية، والتقييم الموضوعي لإمكانياتها وقدراتها.

- التعامل مع هذه المؤسسات وخاصة المصغرة منها يحمل الكثير من المخاطرة، حيث بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها.

---

[1] فوزية حفيف، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر،2009،ص74.

[2] حكيم بوحرب، **دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود ومالية وبنوك،جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008، ص105.

[3] فوزية حفيف، مرجع سابق، ص76.

[4] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقابد تلمسان 2011-2012، ص125.

وبما أن هذه المؤسسات تمتاز بخصوصيات تدفع عادة البنوك لرفض تمويلها. وهي مجموعة من الصعوبات ونقائص تؤثر على حماس تعامل البنوك مع المؤسسات ص و م بشتى أنواعها:[1]

1/عدم تماثل المعلومات

المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك وتمنعها من توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان. وبالتالي فإن مشكلة البنك هنا هي حول قدرة وإمكانية البنك التمييز بين المقترض الجيد و السيئ.

إن انعدام أو نقص المعلومات بين طالبي التمويل و عارضيه هو منبع مشكلة التمويل المصرفي، والمعلومة عامل حاسم في تحديد علاقة البنك والمنظمين.

كما يرفض البنك تمويل العديد من المشاريع قائمة رغم قدرة المشروع بالوفاء، لعدم وجود أدلة واضحة على إمكانية المشروع في تحقيق أرباح و استمراره في المستقبل. وأهم هذه المبررات في التشدد بسبب:

1/1- الافتقار إلى السجلات المالية

إن افتقار المؤسسة للسجل التجاري يجعلها غير مؤهلة وغير معترف بها من طرف البنك، وهذا لعدم وجود مصدر رئيسي يستند عليه البنك لمعرفة الجدار المالي والسوقي والتنظيمي لاتخاذ القرار التمويلي، نجد في أغلب الأحيان المؤسسات ص و م لا تمتلك هذه المعلومات.

2/1- التهرب الضريبي

هو سلوك تتبعه المؤسسة وذلك بإخفاء لنتائج الدورة السنوية ومستحقات الضرائب المباشرة، بهدف التخفيف من تكاليفها، وتعظيم مواردها المالية وتحصيلها للتمويل الذاتي.

[1] برجي شهرزاد، المرجع السابق، ص126-127.

3/1-عدم معرفة المعاملات المصرفية

ترى البنوك أن معظم ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة في الدول النامية) جماعات أو أفراد ليس لديهم أي معلومات أو المعرفة التامة بالمعاملات المصرفية وشروطها وآليات تقديم الملفات والضمانات الخاصة بالقروض.

2/نقص الثقة بين المستثمر والبنك:

إن البنوك وانطلاقا من سياستها الإقراضية، لا تقدم التمويل المطلوب إلا بعد دراسة الملف ودراسة جدوى المشروع (التحليل المالي) للمشروع والظروف الاقتصادية المحيطة به، ووضعية نشاط فرع المؤسسة. لكن عنصر الثقة هو أهم محدد تتخذه في التعامل مع عملائها، ومصدر الثقة هو محصلة لعدة عوامل، يتوقف ذلك على وجود معطيات مالية وملفات محاسبية وإظهار القدرة الإنتاجية للمؤسسة.

إلا أن الدراسة وشروط التمويل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها وإلا تعرض المصرف للمخاطر فالبنوك والمؤسسات المالية تعتقد أن كل ما يتبع من إجراءات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة قبل تمويلها ليس بالسلوك التشددي وإنما هو تدقيق للتأكد من سلامة اتخاذ القرار .

وهو ما يحتاجه البنك للتقليل من المخاطر المذكورة، إلا أن طبيعة المؤسسات الصغيرة والناشئة تمتاز بشكل عام بعدم قدرتها على توفير هذه المعلومات، بالتالي تواجه عجزا في تعاملها مع البنوك.

المطلب الثالث: مبررات التشدد البنكي

إن البنوك في أغلب الأحيان قد تعزف عن تمويل المشاريع الصغيرة كانت وحتى المتوسطة سواء كانت في بداية مشروعها أو تمويل التوسع أو حتى الاستغلال. وتصف البنوك عادة ملفات الشركات الناشئة من قائمة الملفات ذات درجة الخاطرة المرتفعة وخصوصا مؤسسات ذات النشاط التكنولوجي أو الإبداعي.

إن عوامل رفض أو تشدد البنوك على تقديم قروض تكون عادة لعدة أسباب:[1]

1/تكلفة القرض: ترى بعض المؤسسات المالية والبنكية أن التعامل مع المؤسسات الصغيرة في التمويل تترتب عنها تكاليف إضافية عكس المشروعات الكبيرة بسبب:

[1] برجي شهرزاد، نفس المرجع السابق، ص128-129.

*تختلف تكلفة التمويل لصغر حجم لمؤسسة نسبيا مع المؤسسات الكبيرة.مما قد يؤدي إلى تفضيل البنوك تمويل المؤسسات الكبر ى وإقصاء صغار الملاك والمبادرين.

*هناك إجراءات إضافية بالمقارنة بالمؤسسات الكبرى في توفير المستندات الضرورية والبيانات المحاسبية لها وتقدير الميزانية..الخ.

2/ قلة الخبرة التنظيمية:

ترى البنوك أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها الخبرة التنظيمية والإدارية وفي أحسن الأحوال لا تتعدى حدود الإدارة العائلية، ويمثل عنصر أساسي في نظرة البنك للمخاطرة الكبيرة في التمويل، إذ تعني عدم استخدام الموارد المالية بطرق رشيدة أو احتمال الوقوع في مشاكل وأزمات مالية تؤدي حتما لفشل المشروع.

3/ عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل:

يتصف المشروع الصغير عادة بانخفاض حجم أصوله الرأسمالية (المباني، التجهيز) وهي ضرورية لتغطية القرض، إذ تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان، وبالطبع إن عدم كفاية ضمانات المشروع الصغير تمثل عائقا أمام مؤسسات التمويل وتخفض قدرتها اتجاه تمويل المشروع في ظل تطبيق المعايير المصرفية خاصة المتعلقة بقروض الاستثمار.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في وضع غير مستقر، لذا يجب أن تبذل جهود من أجل تطوير العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد

الاحتياطات والمشاكل المتعلقة به.وذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة من استخدام الأمثل للإمكانيات التي يمنحها النظام البنكي.

وما يمكن استخلاصه أيضا أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف البنوك التجارية في أداء دورها في توفير أهم الدعائم لتمكين المؤسسات ص و م من الحصول على التمويل، إلا أن مشاكل التمويل لازالت مطروحة لهذا النوع من المؤسسات وفي مختلف مراحل تطورها نظرا لهشاشة العلاقة بين البنوك التجارية وهذه المؤسسات، ويمكن إرجاع السبب إلى الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنوك من خلال ما تختلقه من عراقيل وما تفرضه من شروط أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تصبح هذه الأخيرة عاجزة عن القيام بذاتها ومواصلة نشاطها.

الفصل الرابع

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة سعيدة - (2014-2018)

تمهيد :

من خلال هذا الفصل يمكننا معرفة مدى التوجيهات لتي تقدم للبنوك التجارية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن أجل معرفة حقيقة العلاقة بين البنوك التجارية وهذه المؤسسات قمنا بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال خروجنا إلى أرض الواقع، واستنتاج التعثرات التي تواجه وتقف أمام هذه البنوك في عدم تسهيل وتسيير التمويل لخدمة هذه المؤسسات .

فقد اخترنا البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة من خلال الوقوف على كيفية تمويل هذا البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة كافة الإجراءات والوسائل المعتمد ومعمول بها .

ومن خلال ما سبق قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي :

تقسيمات الفصل الرابع :

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA

المبحث الثاني : تقديم البنك الخارجي الجزائريBEA –وكالة سعيدة-

المبحث الثالث : دراسة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة BEA سعيدة (2014-2018)

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الأموال سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فالبنوك لديها زبائن يملكون فائض من رؤوس الأموال وآخرين لديهم عجز (نقص) في رؤوس الأموال.

من هنا يجد البنك سببا لوجوده إذ يلعب دور الوسيط بين مالك رأس المال وطالبها (المقترض).

إذن البنوك الجزائرية حاليا معنية أكثر من ذي قبل، وذلك نتيجة لانتقال الإقتصاد الوطني من موجه ومخطط إلى اقتصاد مفتوح متميز بالاستقلالية.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الخارجي الجزائريBEA

1-نشأة البنك الخارجي الجزائري BEA

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 1967/10/01 بموجب الأمر رقم 67-204 وبهذا فهو ثالث آخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي.[1]

- بنك باركليز (Barclays Bank) في 30 أفريل 1960 .
- القرض الليوني (LE Crédit lyonnals) في 01 أكتوبر 1967 .
- الشركة العامة (La soclété Générale) في 31 ديسمبر 1967 .
- قرض الشمال (Le crédit de nord) في 31 ماي 1968.
- البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط BIAM في 31 ماي 1968.

كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل: سونطراك وشركات الصناعة الكيماوية و البترو كيماوية

[1] وقاد مروى، الأدوات المصرفية وتمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر،تخصص تجارة دولية،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2014-2015،ص69-70.

وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النظام البنكي وبعد 21 سنة من الوجود أول مؤسسة تستقل بأموالها وذلك بموجب مرسوم 01/89 المؤرخ في

1989/01/12م تحول بنك الجزائر إلى مؤسسة بالأسهم باحتفاظه كليا بمبادئه وأهدافه المسطرة بموجب قانون 1967/10/01م، رأس مال بنك الجزائر الخارجي مقسمة إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

-أموال مشاركة البنك 35.

-أموال المشاركة الإلكترونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية 35.

-الأموال المشاركة للصيدلية، الكيمياء والبترو كيمياء 10.

ويبلغ رأسمال بنك الجزائر الخارجي (الرأسمال الاسمي) حوالي 24.5 مليار دينار جزائري والذي تم رفعه سنة 2011 إلى 76 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 51.5 دينار جزائري، وأكد مسؤول بنك الجزائر الخارجي أن هذه الزيادة تأتي "إثر تحويل جزء من الفوائد المحققة من طرف البنك إلى رؤوس أموال خاصة نتيجة مختلف النتائج المعتبرة التي تحصل عليها هذا البنك"

وصنف بنك الجزائر الخارجي كثالث أكبر بنك في شمال إفريقيا على مستوى القارة الإفريقية حسب الأسبوعية الدولية "جون أفريك" .وعلى مستوى شمال إفريقيا يأتي بنك الخارجي الجزائري بعد " National Bank of Egypt" " وبنك الوفاء التجاري للمغرب " حسب تصنيف ال200بنك إفريقي الأوائل تقوم به كل سنة هذه الأسبوعية المستقلة.

2- تعريف البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية مختصة في التعاملات المصرفية التقليدية من الأشياء الثمينة والنقود الذهبية إلى الودائع والأسهم والسندات، وهو بنك مختص في العمليات مع الخارج مع تحويلات واستثمارات في القطاع الأخرى، حيث يتعامل البنك مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

يخضع البنك لقواعد (قرارات)القانون التجاري الجزائري، حيث أعطيت مهمة توفير المعلومات التجارية للمؤسسات التجارية التي تمكنها وتسمح لها بالشراء والبيع في أحسن الشروط، وذلك بمراعاة التطور التجاري العالمي.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الجزائر الخارجي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المهام التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي وأهدافه.[1]

1-مهام بنك الجزائر الخارجي: وتتمثل فيما يلي:

*تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعامين.

*دراسة القروض البنكية الممنوحة إلى العملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة.

*تحدد القروض الممنوحة والضمانات الواجبة لمتابعة تحقيق المشاريع .

*متابعة تحقيق مخطط تمويل الاستغلال الموضوع من طرف مديرية التمويل في قطاع العام.

2- الأهداف الإستراتيجية لبنك الجزائر الخارجي: وتتمثل فيما يلي:

*تحسين أنواع المصالح والعلاقات بينها وبين الزبائن.

*إبقاء بنك الجزائر الخارجي من أكبر البنوك في البلاد وتطوير إنتاجه ومردوديته.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من:

-تكثيف مردود البنك وذلك عن طريق منح القروض.

-إعطاء حركة ديناميكية لتغطية المردود.

-التسيير الجيد لخزينة البنك سواء أكان بالدينار أو العملات الصعبة .

-تقديم مصالح جديدة لتحسين الإنتاج والعمليات التي تدرس يوميا .

-سير العمليات المتخذة في إطار الإستراتيجية:

*تكثيف المصادر وتحسين الذوق .

*إبقاء سياسة القروض المدققة.

[1] وقود مروى ، نفس المرجع السابق،ص70-71.

*تحسين نوعية المصالح .

*تبديل وضعية العمال.

*متابعة العمليات الحسابية وتكوين الموظفين تدريجيا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

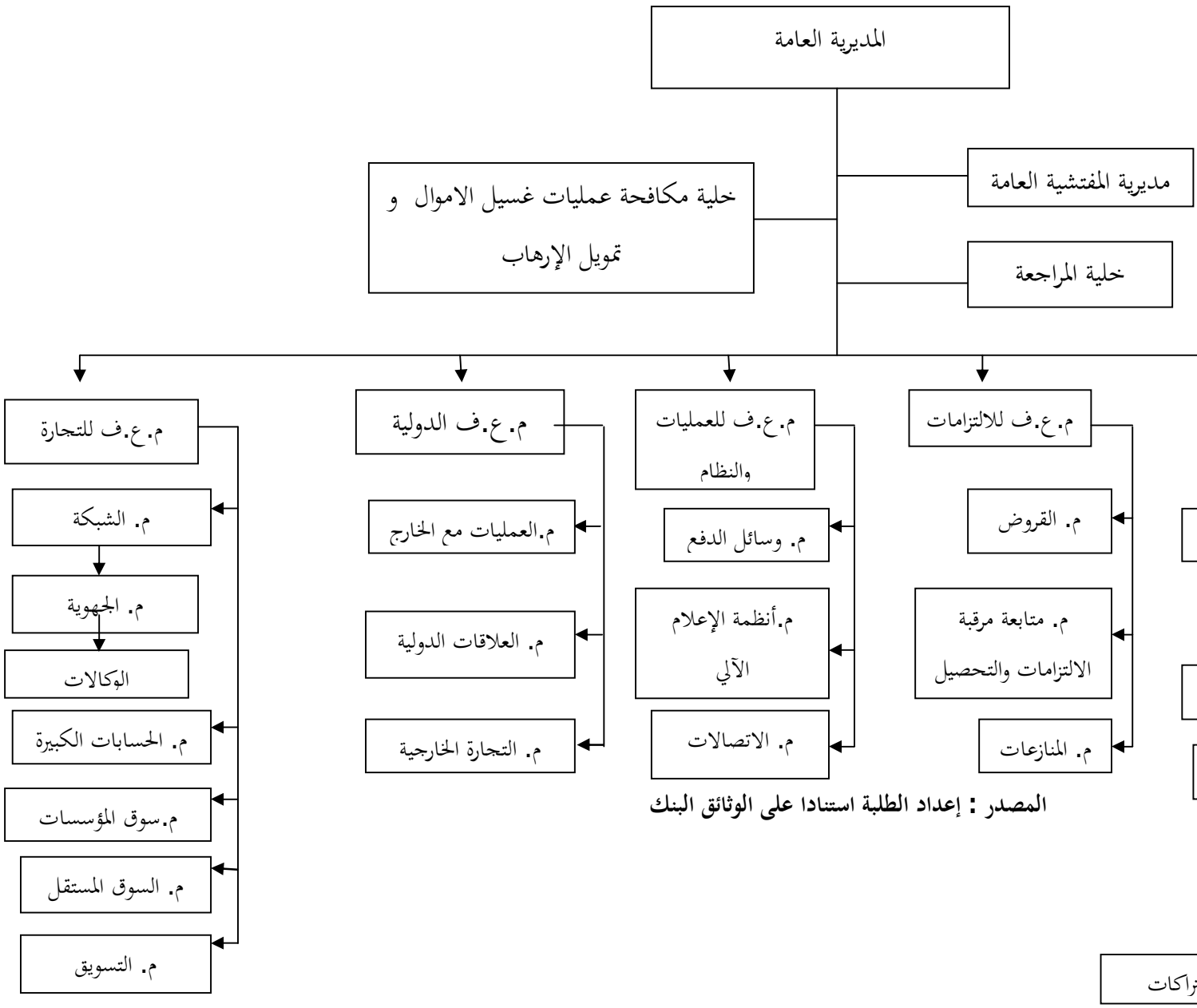

المصدر : إعداد الطلبة استنادا على الوثائق البنك

المبحث الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائريBEA –وكالة سعيدة-

المطلب الأول:تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA –وكالة سعيدة-

هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تجارية، وهو وكالة تجارية تابعة لبنك الخارجي الجزائري وهذه الأخيرة هي مجموعة تابعة للمديرية العامة بالجزائر، حيث أنشأة وكالة بنك الخارجي الجزائري بسعيدة في سنة 1980 تحت رقم استدلال 061 ومقرها ب1 شارع العقيد عميروش (نهج الحرية) ولاية سعيدة .

ونعني بالوكالة هي الواجهة بالنسبة للبنك وظيفتها تقديم الخدمة مباشرة إلى الزبون خلافا للمديريات الأخرى.

ومن أهم الخدمات ما يلي: فتح حساب –السحب –الإيداع – تحويلات – قروض – تحويل العملة – تجارة خارجية.وتشرف وكالة سعيدة على 22 عامل مقسمين على المصالح و مهمة كل شخص كالتالي :

1- المدير الوكالة: يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة ويتأكد من ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة.

2- نائب المدير: يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بالمراقبة.

3-الأمانة (السكرتارية) :و هي المصدر الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح جميع المصالح الموجودة بالوكالة لان جميع أعمال الوكالة تعتمد أولا و أخيرا عليها إذن فهي مركز العمل.

4- مصلحة الإلتزامات: لها مهمة تفعيل القرض، ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العلاقات مع الزبائن.

5- مصلحة العلاقات مع الزبائن: لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم اللازمة لدراسة الملف بالإضافة إلى البحث عن الضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة.

6- مصلحة الصندوق: لها الوظائف التالية :

-تلقي الودائع النقدية - تنفيذ التحويلات لمصلحة حساب الزبائن –إدارة العمليات الموكلة إليها من الزبائن.

- القيام بتنفيذ أوامر تسديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكها .

- الحفاظ على الاتصال الوثيق مع الزبائن -إدارة القيم والسهر على الحفاظ على الوثائق التي يحتفظ بها .

7- مصلحة العلاقات مع الخارج: تهتم هذه المصلحة بالعمليات التجارة التي تغطى بالعملة الصعبة، وتستقبل التحويلات لصالح الزبائن المقيمين في الجزائر.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- (أنظر الملحق رقم 1)

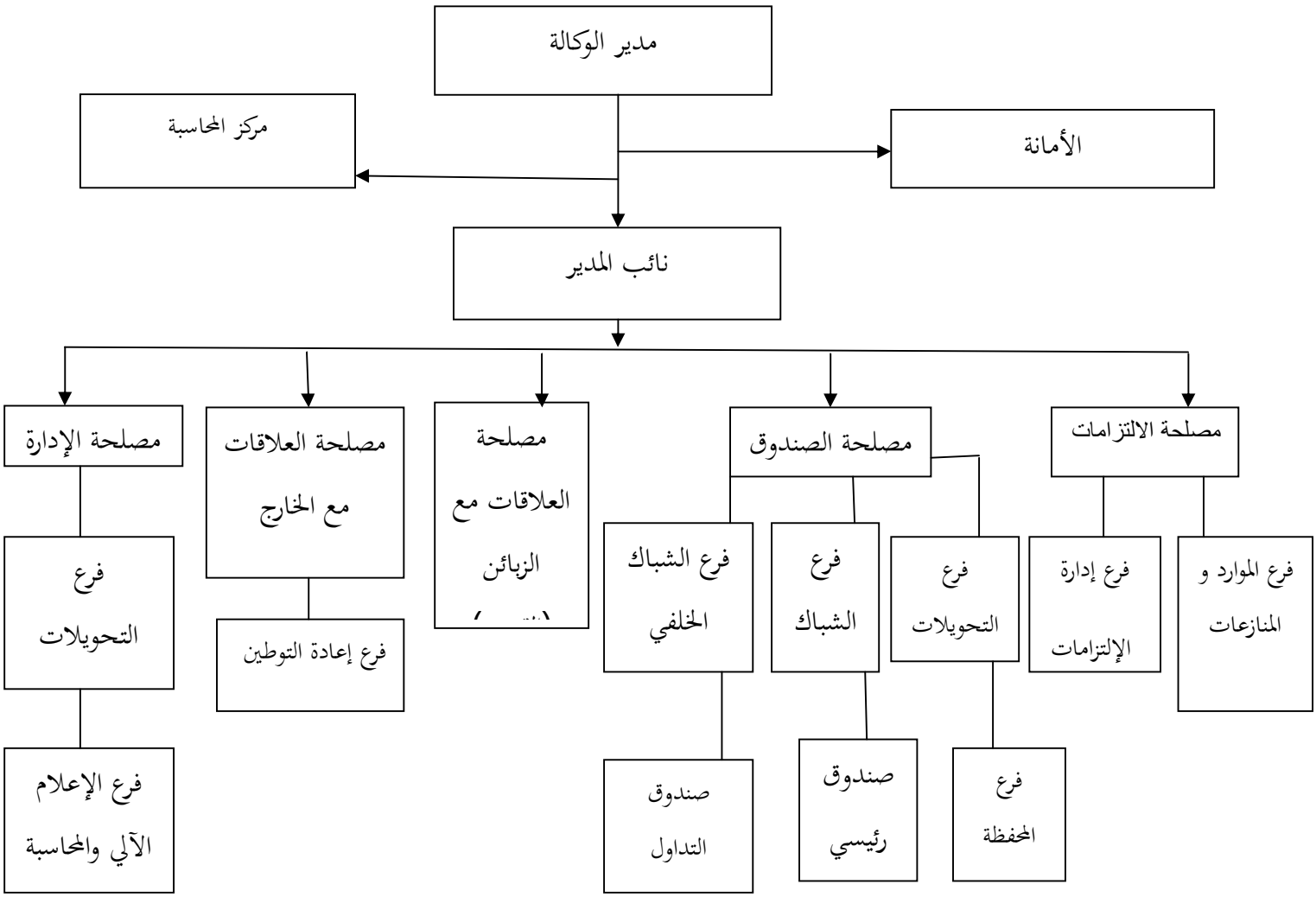

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا وثائق البنك (الملحق رقم -2-)

المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة-

1- المهام الرئيسية التي تقوم بها بنك الجزائر الخارجي "وكالة سعيدة"

باعتبار أن الوكالة تابعة لبنك الجزائر الخارجي فإنها تكمل مهامه، فهي تعمل على تأمين التمويل للمستثمرين بما فيهم رجال الأعمال، وتكمن مهام الوكالة فيما يلي:

* تمويل كل عمليات التجارة الخارجية والمساهمة في ترقية الصادرات في إطار قانون وقواعد البنوك.

* تسيير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الزبائن

* تقديم خدمات مركزية للمؤسسات تشمل إعطائها المعلومات الخاصة بالهيئات الأجنبية المتعاملة معها.

* القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبة الخارجية .

* المحاسبة والمعالجة الإدارية للعمليات مع الزبائن سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية .

* السهر على إعداد وتحليل وكذا تسيير الملفات المتعلقة بالقروض التي تمنح للخواص والمؤسسات الصناعة الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة .

* زيادة وتعجيل احتياجات تمويل المؤسسات والأفراد الذين لهم علاقة مع البنك الخارجي الجزائري .

* تسديد أجور العمال للأصحاب الشركات التابعة لهم .

2- أهداف بنك الجزائر الخارجي "وكالة سعيدة"

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية:

* إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المؤسسات الاقتصادية في المجال الاستثماري والتجاري .

* التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن للأعمال .

* توفير مناصب شغل من خلال تقديم قروض للشباب وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

* تجديد الممتلكات والوسائل ومواكبة التطورات الخارجية .

* توسيع مجالات القرض في جميع القطاعات .

* تطوير نوعية وجودة الخدمات المقدمة والتحسين من الأداء.

المبحث الثالث : دراسة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك BEA – وكالة سعيدة – (2014-2018)

المطلب الأول: الإجراءات التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة-من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المطلب سأحاول أن ألخص المراحل المتبعة من طرف البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة- من أجل التوصل إلى قرار منح القرض لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدة في ذلك على المعلومات التي تحصلت عليها من البنك .

1- المقابلة وطلب القرض: و تكون البداية أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن، حيث يقوم هذا أخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع أساسي الذي جعله يطلب هذا القرض ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه.من خلال بعض الخصائص التي تميز كل مؤسسة عن غيرها وهي:

أ-بداية النشاط أي قديمة أو جديدة

-القديمة: عندما تكون مؤسسة زبون لدى البنك يسهل للبنك التعرف على معاملات هذه مؤسسة من خلال حسابها ومحفظتها.

-الجديدة: هي المؤسسة التي ليس لها أي تعامل مع الوكالة .

ب-حسب حجم المؤسسة : أي معرفة إذ كانت مؤسسة صغيرة أو مؤسسة متوسطة أو مؤسسة كبيرة .

ج- نوع التمويل: يعني معرفة إن كان هذا من أجل تجديد المؤسسة أو من أجل تطويرها.

2- تكوين و تقديم ملف القرض:

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض سواء إن كان قرض الاستغلال أو قرض الاستثمار يمكن أن نجمعها فيما يلي: (أنظر الملحق رقم 2)

أ- طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه ومدته، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية و المتمثلة في شهادة الميلاد بطاقة الإعفاء من الخدمة الوطنية... الخ، وإذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك.

ب- نسخة من سجل التجاري والذي يضم (نشاط و مقر وأسم و رأسمال) المؤسسة إضافة إلى بطاقات ضريبية

ج- إشعار الضريبي بالإضافة إلى اشتراكات cnas et casnos .

د- عقد الملكية أو عقد الحيازة أو عقد الكراء.

هـ- الميزانيات لسنوات 3 الأخيرة ولواحقها بالنسبة للمؤسسة قديمة ، أما المؤسسة الجديدة ميزانية افتتاحية .

و- ميزانيات التقديرية من أحسن أن تكون حسب سنوات القرض .

ن- جدول حسابات النتائج تقديري.

ي- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك (الضمانات).

3- دراسة تقنية

- عقد تأسيس مؤسسة copie des statuts
- مخطط تحقيق المشروع
- فاتورة نموذجية للاستثمارات المراد اقتناءها سواء من مورد محلي أو خارجي (آلات، معدات .....الخ).

4- بعد التحقق من صحة المعطيات والبيانات الموجودة بالوثائق يقوم البنك بمقارنتها مع الدراسة التقنية (المحاسب).

عند الحصول على رؤية إيجابية تسمح للمؤسسة بالإقراض .

5- الزيارة الميدانية: هي التحقق من صحة عنوان المؤسسة (المقر) وإمكانية هذا المقر من بإستعاب المعدات وظروف عمل هذه المعدات (كالكهرباء ، الأمن ...إلخ). وهذا الإجراء ممضي من طرف المدير .

6- البحث عن معلومات خاصة بالمؤسسة فيما يخص قروض السابقة لدى بنوك وهيئات مالية أخرى عن طريق SATIM (تابعة لبنك الجزائر).

وفيما يخص هاتان الوثيقتان (الزيارة الميدانية و كشف عن القروض السابقة) تضاف إلى ملف البنكي ويبعث الملف كاملا إلى المديرية المختصة (مديرية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة) .

وبعد الدراسة على مستوى هذه المديريات يعرض الملف على لجنة القروض على مستوى كل مديرية من أجل المصادقة عليه .

7- في حالة رد الإيجابي على الملف تبعث الموافقة إلى الوكالة بإشعار المؤسسة .

8- الموافقة البنكية :Notifications du prêt banquer : تضم هذه المعلومات

- أسم المؤسسة
- مبلغ القرض
- مدة القرض
- معدل فائدة القرض
- الامتيازات (المنطقة-النشاط)
- الضمانات

- بعد قبول المؤسسة للشروط الموجودة في الموافقة كتابيا تشرع الوكالة في إجراءات التحصيل تلك الشروط منها:

- المشاركة الشخصية وتكون إما نقدية أو عينية
- الرهن يكون إما مبنى أو قطعة أرض
- أن يكون لدى البنك الخارجي اتفاقية مع CEGI (صندوق ضمان الاستثمار) وذلك من أجل ضمان القروض .

9-تعرض هذه الضمانات على مصلحة قانونية (المنازعات) من أجل التحقق من فعاليتها، ترسل هذه الضمانات إلى جهة التي منحة الموافقة البنكية من أجل الحصول على الأمر بالقرض

10-في هذه المرحلة تدخل الوكالة في إجراءات منح القرض بصفة فعلية في الحساب الخاص بالمؤسسة عن طريق دفعات حسب توفر العتاد.

11- **المتابعة:**و تكون عن طريق متابعة المقترض من خلال عملية التسديد وفقا لمدة التي يشترطها البنك بداية سريان عملة الدفع حيث يعفى المقترض من التسديد في الفترة الأولى أي المدة المتفق عليها مع البنك

وبعد مرور وهلة من الزمن و التي يحددها البنك من بداية المشروع يقوم بتسديد الأقساط المترتبة عليه. وفي حالة عدم التسديد يقوم البنك بإنذار المقترض .

المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة مع المسؤول المكلف بالتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول:

لمعرفة مدى تأثير الأوضاع الجديدة على حجم الملفات المؤهلة و المرفوضة لدى البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018 نقوم باستعراض التغيرات التي طرأت على هذه الملفات من خلال الجدول التالي :(أنظر الملحق رقم 3)

1- الجدول رقم (4-1) تطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك -BEA - والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى 2018 .

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد الملفات المؤهلة	400	300	49	25	03	777
عدد الملفات المرفوضة	13	10	08	06	01	38

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك –BEA –وكالة سعيدة-

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الملفات المؤهلة و المرفوضة من طرف بنك -BEA– وكالة سعيدة- والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست مستقرة في عددها، حيث أن الملفات المؤهلة مرتفعة بالمقارنة مع الملفات المرفوضة من طرف الوكالة .

ويرجع سبب ارتفاع عدد الملفات المؤهلة مقارنة بعدد الملفات المرفوضة من طرف الوكالة إلى أن هذه الملفات توفرت فيها كل الشروط اللازمة والمطلوبة منها بالإضافة إلى زيادة نوع من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف السلطات وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة.

الشكل البياني رقم (4-1) : تطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك -BEA - والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى 2018 .

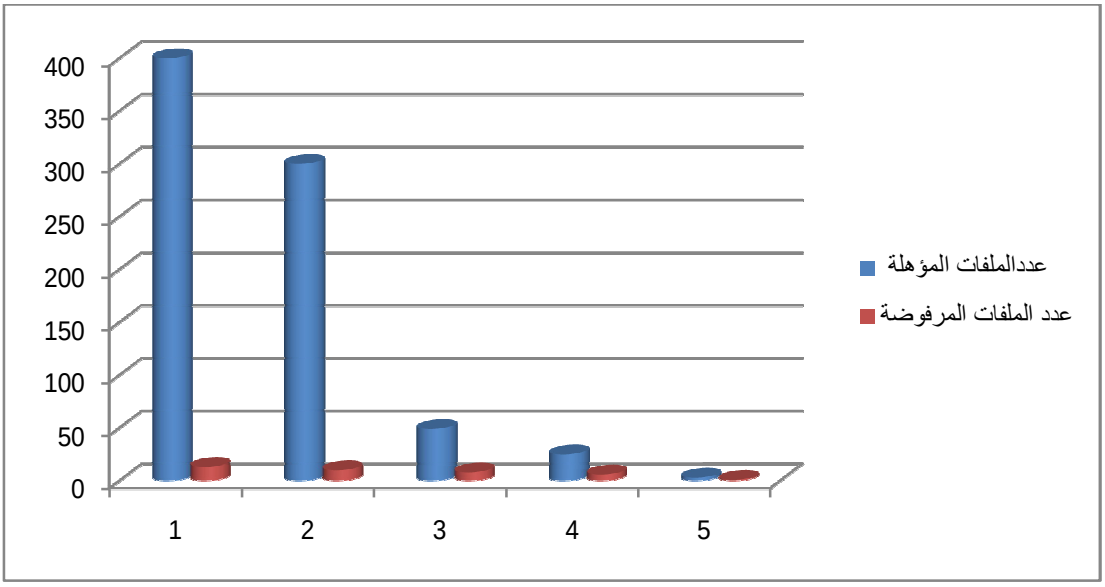

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الشكل أعلاه الذي يعكس حقيقة التمويل الموجه لهذه المؤسسات، حيث نلاحظ انخفاض سريع في عدد الملفات المؤهلة في السنوات الأخيرة وكذلك بالنسبة للملفات المرفوضة هي كذلك تشهد انخفاض، حيث سجلت سنة 2014 أكبر عدد من الملفات المؤهلة الخاصة بمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة وكان عددها 400 ملف أما في سنة 2015 تراجع عدد الملفات ليصل إلى 300ملف، أما بالنسبة لسنة2016 فقد انخفض ليصل إلى 49 ملف، وأما بالنسبة لسنة 2017 فقد وصل إلى 25 ملف، ليصل سنة2018 إلى 3ملفات فقط، وهذا يبين لنا أن هناك تراجع كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى أسباب التالية:

- عدم الاهتمام بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ولاية سعيدة .
- ضعف نشاط البنك في دعم وتمويل هذه المؤسسات .
- تخوف البنك من فشل تعاملاته مع هذه المؤسسات .

- غياب الموارد البشرية المؤهلة والمفكرة والخبيرة التي يقوم بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- ربما لغياب الشفافية في المعاملات البنكية .

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض مبالغ القروض المقدمة والمرفوضة من طرف البنك -BEA– وكالة سعيدة- الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من2014 إلى 2018 .

2- الجدول رقم (4-2) يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى 2018 .(KDA)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
مبالغ القروض الممنوحة (KDA)	769309.40	577800.00	166580.00	82400.00	14499.00	1610588.4
مبالغ القروض المرفوضة (KDA)	48900.00	37600.00	28600.00	18900.00	8330.0	142330

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك -BEA– وكالة سعيدة-

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة البنك خارجي الجزائري –وكالة سعيدة- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية (سعيدة)، حيث هناك توازن في حجم القروض الممنوحة والمرفوضة من طرف الوكالة لفائدة المؤسسات .

ونلاحظ أيضا أن هناك نتيجة إيجابية بالنسبة لمبالغ القروض الممنوحة من طرف الوكالة أكبر بكثير من مبالغ قروض المرفوضة وهذا ما يدل على أن هناك اهتمام كبير من طرف الوكالة أو البنك لخدمة هذه المؤسسات حيث بلغت قروض الممنوحة حد أقصى 770000000.00 مليون دج خلال السنوات 5 الأخيرة .

الشكل البياني رقم (4-2) : يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى 2018 .

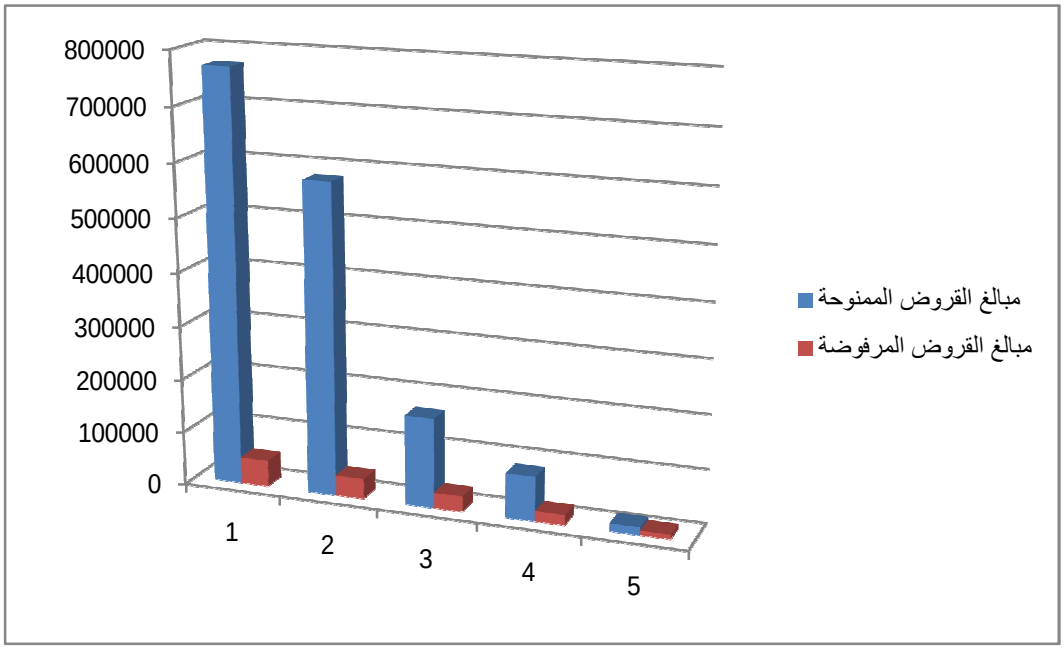

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول أعلاه

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن المبالغ الممنوحة من طرف الوكالة لتمويل مؤسسات الصغيرة ومتوسطة حدها الأقصى سنة 2014 فقد بلغ 770000000.00 مليون دج وبدأت في انخفاض سريع من سنة2015 إلى سنة 2018 الذي بلغ 14499000.00 مليون دج كحد أدنى .

أما بالنسبة لمبالغ القروض المرفوضة فهي كذلك بلغت كحد أقصى سنة 2014 ب49000000.00 مليون دج وبدأت في الانخفاض حتى سنة 2018 كحد أدنى الذي بلغ 8330000.00 مليون دج وذلك راجع لأسباب التالية:

- عدم استمرار البنك في زيادة نشاطه وتعاملاته وهي ما يضعف ويقضي على المؤسسات صغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني:

لعدم توفر معلومات ومعطيات واضحة ودقيقة حول دور تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتمدنا في تحليلنا لهذا الواقع، وبناءا على بعض المعطيات واستخدام أهم تقنيات البحث الميداني والمتمثلة في عرض نتائج مقابلة بالاعتماد على استمارة التي قمنا بمناقشتها مع أحد الإطارات (المكلف بالدراسات الرئيسي) principal chargé d'etudes على مستوى البنك .

ولم يكن اختيار النوع من الاستمارة عشوائيا بقدر ما كان مستندا على مبررات موضوعية الغرض منها التوصل إلى نتائج دقيقة وحقيقية تعكس حقيقة العلاقة التمويلية للبنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن أجل تغطية هذه الدراسة و إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بطرح 14سؤ ال تبين لنا علاقة البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1-تحليل علاقة البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تضمنت هذه الاستمارة تحليل العلاقة التي تربط وكالة التربص والمتمثلة في البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة-مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعيين مجموعة من الأسئلة قمت بطرحها على أحد إطارات البنك (السيد طالب) مقابل التوصل إلى إجابة دقيقة وتحليلها من أجل فهم حقيقة الواقع التمويلي لهذه المؤسسات واستخلاص النتائج .

1- ما مدى إهتمام البنك BEA سعيدة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	ترتيب حسب رأي المستجوب
جيد	الرتبة الأولى
متوسط	/
ضعيف	/

التعليق

يظهر من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أهم المجالات التي لاقت نسبة من الاهتمام من قبل البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- حيث أصبحت من ضمن القطاعات التي يجب أن

تحتل مكانة متميزة ضمن عملاء البنك. كما أن هناك نسبة جيدة من قبل إطارات البنك نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2- ما هو هدف المنتظر من تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
زيادة ربحية البنك	الرتبة الأولى
إعطاء صورة جيدة للبنك	/
الرفع من تنافسية البنك	الرتبة الثانية

التعليق :

يظهر من خلال الجدول أن الهدف الرئيسي أو المرجو من وراء تمويل بنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو زيادة الربحية للبنك، وهو من أهم الأهداف الذي يضعها البنك في مخططه، كما أنه يهدف في الدرجة الثانية إلى رفع من تنافسية البنك لأن الوضعية تعتمد على المنافسة بين البنوك التجارية ولذلك كل بنك يعمل بجهد من أجل رفع من مكانته أما بالنسبة لإعطاء صورة جيدة للبنك لا يهتم بها لأنها محفوظة من قبل.

3- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفظلون التعامل معها؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
مؤسسات القائمة	الرتبة الأولى
مؤسسات الجديدة	الرتبة الثانية

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول و رأي المستجوب أن البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- يفضل تقديم التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة هي تلك المؤسسات التي دخلت مرحلة النمو والتطور أي استطاعت أن تسير ذاتها و تحافظ على إستمراريتها، وهذا م يجعل البنك مطمئن و مرتاح من جهة استرداد القروض بفوائدها أما بالنسبة للمؤسسات الجديدة فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأفضلية لأن يكون له سوء تقدير للأوضاع المستقبلية، ولذلك يكن هناك احتمال فشلها و لهذا يتخوف البنك منها .

4- ما هو السبب و الحافز الذي يدفع البنك إلى تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
من أجل تطوير هذه المؤسسة والحفاظ على استمرارها	الرتبة الأولى
وجود علاقة سابقة مع هذه المؤسسات	/
من أجل تلبية رغبة الحكومية	الرتبة الثانية

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول ورأي المستجوب السبب الأول الذي يدفع البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة –يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الرغبة في تطوير هذه المؤسسات و المحافظة على ديمومتها ومواصلة نشاطها، وفي المرتبة الثانية من أجل تلبية رغبة الحكومة رغم أن البنوك مستقلة إلا أنها تسعى لتحقيق رغبة الحكومة في بعض الأمور، أما بالنسبة لوجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسات لا توجد علاقة سابقة بينهم .

ورغم كل هذه الجهود المبذولة من طرف البنك الخارجي الجزائري إلا أن لا توجد استمرارية لهذه المؤسسات لأن مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زالت لديها مجموعة من العراقيل والمخاطر.

5- هل يقوم البنك بدراسة مسبقة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم	/
لا	الرتبة الأولى

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة-لا يقوم بأي دراسات مسبقة لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل إتمام عملية التمويل، مما يؤكد لنا أنه غير مهتم ولا يحرص على معرفة أي شيء عن هذه المؤسسات .

6- ما نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
قروض دورة الاستغلال	الرتبة الأولى
قروض دورة الاستثمار	الرتبة الأولى
قروض الاعتماد الإيجاري	/

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب القروض التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – هي قروض دورة الاستغلال وقروض دورة الاستثمار في حين واحد لأن كليهما معمول بها في الوقت الراهن وأما بالنسبة لقروض الاعتماد الإيجاري لا يعمل بها البنك .

7- ما هي المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
من يوم إلى 30 يوم	الرتبة الأولى
من شهر إلى 3 أشهر	الرتبة الثانية
من 3 أشهر فأكثر	/

التعليق :

من خلال الجدول و رأي المستجوب نلاحظ أن المدة المحددة لاتخاذ القرار لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنك الخارجي الجزائري هي شهر وهذه الفترة خاصة بقروض الاستثمار التي لا تتجاوز في الحقيقة 20 يوم، أما الرتبة الثانية التي تحدد مدتها من شهر إلى 3 أشهر تخص القروض دورة الاستغلال والتي لا تتجاوز في الحقيقة 45 يوم .

ومن أهم النقائص المسجلة على مستوى نظام القروض هو المدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها عملية معالجة ملفات القروض، كما نشير أيضا إلى عدم توفر عدد اللازم من الإطارات المتخصصة على مستوى البنوك لتسيير هذه العملية .

8- كيف تكون إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
سهلة	الرتبة الأولى
سهلة نوعا ما	/
معقدة	/

التعليق :

من خلال الجدول ورأي المستجوب والمتمثل في أحد إطارات البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة- أن الإجراءات المعتمدة من طرف البنك لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سهلة، أي أن هذه الإجراءات ليست معقدة لدرجة تجعل صاحب هذه المؤسسات عاجزا .

ولابد أن يكون اتخاذ القرار منح القرض يمر بعدة مستويات رئيسية والتي تخضع صلاحياتها حسب آراء القائمين على مستوى البنك .

9- كيف تكون متابعتكم للقروض المؤهلة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
عن طريق تسديد أقساط القرض	الرتبة الأولى
عن طريق الزيارة الميدانية	/

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – يقوم بمتابعة القروض التي يمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسديد المؤسسة لأقساط القرض في المدة المحددة، أما بالنسبة للمراقبة عن طريق الزيارات الميدانية من قبل الإطارات ومصالح القروض على مستوى البنك فهي معدومة كما

صرح لنا أحد إطارات البنك، وذلك لعدم توفر الوقت ونقص العنصر البشري خاصة بالإطارات الكفيلة بالقيام بمثل هذه المهام .

10- ما هي طبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
التأخر في تسديد أقساط القرض في الآجال المحددة	الرتبة الأولى
عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية	الرتبة الأولى
الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة	الرتبة الثانية
مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي	الرتبة الثالثة

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- مازالت مهددة بالمخاطر وأولها هو التأخر في تسديد أقساط القرض في الآجال المحددة وكذلك عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية عند القيام بطلب التمويل من البنك خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض طويلة الأجل، أما بالنسبة لعدم تبيين النشاط الحقيقي للمؤسسة صنفه المستجوب إلى المرتبة الثانية وهو من أخطار إسترداد القرض خاصة وأن البنك مازال يفتقر إلى أحدث التقنيات توقع الخطر وتقدير الربح وهذا ما يجعل البنك متحفظ وحريص في تمويله لهذه المؤسسات، أما بالنسبة لمستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات فقد صنفه في الرتبة الثالثة لأن إمكانية عدم نجاح المشروع وتعثره هو ما سيرهن أموال البنك .

11- ما هي نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
ضعيفة	/
متوسطة	الرتبة الأولى
قوية	/

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المخاطر التي يتعرض لها أو يواجهها البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة – متوسط وهذا راجع إلى الاحتياطات التي قام بها البنك قبل منح التمويل والضمانات التي يطلبها من أجل الحفاظ على أمواله .

12- ما هو أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
إيجابي	الرتبة الأولى
سلبي	/

تعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة – له أثر إيجابي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لأنه يقوم بمساعدتها ومنحها القروض اللازمة التي تنمي بها نشاطها الاقتصادي .

13- هل تنتهجون سياسة معينة لتكوين وتدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم	الرتبة الأولى
لا	/

التعليق :

من خلال الجدول ورأي المستجوب نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- ينتهجون سياسة معينة لتكوين وتدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنهم أصبحوا مطالبون ببذل المزيد من الجهود لتدعيم القدرة التنافسية من أجل خدمة هذه المؤسسات، ولديهم مواجهة كبيرة مع البنوك الكبرى التي لها القدرة على الصمود .

14- هل لكم نظرة مستقبلية بإنتاج عالم مصرفي أهم سماته الإندماج و الإنفتاح و المنافسة و الإبتكار في أساليب التمويل الخاصة بمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

الاقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم	الرتبة الأولى
لا	/

التعليق :

من خلال رأي المستجوب والجدول نلاحظ أن نظرت البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – إيجابية في تحسين خدمات المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معتمدا في ذلك على العنصر البشري كأنه هو المسؤول في ارتقاء الأداء المصرفي و وصوله إلى أعلى المناصب ولكن بشرط وهو عدم تدخل الدولة (أي لا تكون قرارات سياسية .

المطلب الثالث : عرض نتائج المقابلة

من خلال الإجابات عن الأسئلة المطروحة التي أجاب عليها أحد إطارات البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة- استخلصنا ما يلي :

1- البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- يفضل أن يقوم بتمويل المؤسسات القائمة عن المؤسسات الجديدة وذلك لأنه لا يملك تقنيات حديثة ليدرس مدى نسبة الخطر والربح المتوقعة لإقراض هذه المؤسسات ولأن القائمة يكون لديه تعامل سابق معها ولذلك يفضل القائمة على الجديدة.

2- يقوم البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- بمراعاته مجموعة من الأمور التي تتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يعمل من أجل تحقيق التوازن بين استخداماته وموارده وذلك من أجل تحقيق أهدافه.

3- من خلال ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاقتصادي، يمنحها أن تكون محل اهتمام لأصحاب القرار على مستوى البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- وتدعيم التمويل الممنوح لهذه المؤسسات.

4- تراجع مستوى تمويل البنك محل الدراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم توفر المهتمين بهذه المشروعات ولا نعرف السبب الرئيسي لذلك.

5- النظرة الإستراتيجية للبنوك التجارية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بما فيها بنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – لا يزال ينقصه الكثير من التقنيات لحديثة لدراسة السوق لهذه المؤسسات، وعدم تحديد نوع معين لها من القروض وذلك لأنها ليست مهتمة بدراسة تمويل قبل إتمام العملية .

6- يعتبر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم عنصر للبنك والمكسب الرئيسي له ولهذا يخضع الموظفين إلى سياسة تكوينية و تدريبية من أجل توفير الخدمة اللازمة لهم ولكي يكسب بنك محل الدراسة الرتب العالية في التنافسية.

7- يقوم البنك الخارجي الجزائري- وكالة سعيدة- بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير هذه المؤسسات والحفاظ على إستمراريتها.

8- إعطاء الفرصة لذوي المستوى العلمي الجيد والشباب لتولي المراكز العليا في البنك وأيضا من لديهم الكفاءة التي تؤهلهم لذلك.

9- وجود تخلف تكنولوجي للبنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- وذلك جراء عدم الاستفادة من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية التي لها تسيير فعال لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

10- عدم اهتمام البنك محل الدراسة بالبحث والتطوير وهذا ما أدى بها إلى تراجع في القدرة التنافسية المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

11- وجوب الإرادة الإدارية الفعالة والرؤية المستقبلية للبنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة- من أجل تشجيع الإبداع والتدريب والتكوين الذي يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة – وبعد تقييمنا لأدائه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نستنتج أن البنك لديه تراجع في الاهتمام بتمويل تلك المؤسسات ففي السنوات الأولى كانت لديه منتجات متنوعة متجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك قروض ممنوحة بنسبة جيدة، حيث تضمنت نوعين أساسيين وهما : قروض الاستغلال ، قروض الاستثمار، وقروض أخرى مختلفة.

كما نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة –كان يقوم بدور إيجابي في السنوات الأولى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يؤدي إلى التطوير والتنمية الاقتصادية للبلاد، إلا انه تراجع في الآونة الأخيرة.

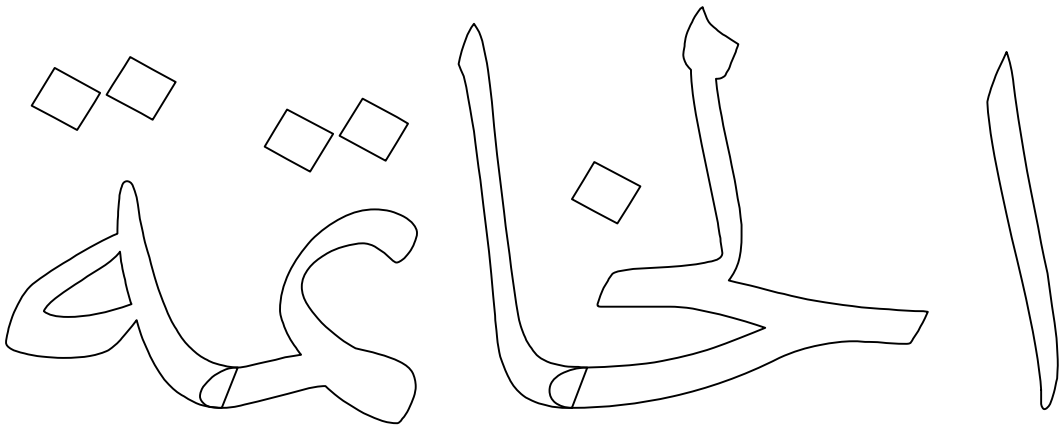

الخاتمة:

بلغ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية أكبر من السابق، وذلك من خلال المزايا التي يمتلكها، حيث تستمد هذه المؤسسات قدرتها على تحقيق كل ذلك من خصائصها المتنوعة كسهولة تأسيسها، استقلالية الإدارة ومرونتها .

رغم كل هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها أمام مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تحد قدرتها على العمل، والمساهمة في عجلة النمو الاقتصادي ومن أهم هذه المشاكل هو مشكل التمويل، وذلك لعدم توفر شروط المطلوبة من طرف البنوك أي نقص الضمانات وعدم وجود الثقة من طرف البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكننا أن نستخلص من خلال الدراسة النظرية و الميدانية في – وكالة سعيدة – لفترة (2014-2018) النتائج التالية:

نتائج النظرية: تتلخص النتائج النظرية فيما يلي:

- ✓ اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ اعتماد معظم الدول على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع وهما رأس المال و العمالة .
- ✓ يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات والتي تحد من أدائها كالصعوبات المالية و القانونية ..إلخ في الاقتصاد الجزائري .
- ✓ لا تتناسب مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية هذه البنوك من حيث الموارد التي تتوفر عليها .
- ✓ تشدد البنوك التجارية في منح تمويل لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نتائج التطبيقية:

- ✓ إن المشاكل التمويلية هي أكبر العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الاقتراض وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك الضمانات ذات قيمة عالية وهذا ما لا يتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك ترى أن عملية إقراض هذه المؤسسات تكون فيها مخاطر لذا لا تظهر حماسا لتمويلها وهذا للإجابة على الفرضية الأولى .

- ✓ يوفر البنكأهم الأساليب و طرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغير ة والمتوسطة وكافة القطاعات أخرى وهذا للإجابة على الفرضية الثانية .
- ✓ أثبتت هذه الفرضية صحتها بأن هذا يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا من خلال توفير مناصب شغل جديدة ورفع القيمة المضافة فهي بمثابة النسيج الاقتصادي للبلاد وهذا للإجابة على الفرضية الثالثة .
- ✓ إن البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – يقوم بتمويل العديد من المشاريع والتي أهمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط واحد أنه يجب أن تتوفر جميع الضمانات التي يطلبها البنك من أجل ضمان أموال البنك.
- ✓ إن البنك الخارجي الجزائري BEA يقوم بتقديم مختلف القروض و التسهيلات تحت شروط محددة المتمثلة في ضمانات المطلوبة من طرف البنك.

ولاحضنا تراجع للمبالغ وللملفات المؤهلة والممنوحة من قبل بنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

التوصيات المقترحة:

- الاستفادة من التطور التقني وتكنولوجي من التجارب الدولية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة للدول النامية .
- تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرها وإقامة نظام معلوماتي فعال.
- يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتباع أساليب حديثة تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات .
- تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .

أفاق البحث :

وبناءا على الدراسة التي قمنا بها في هذا الإطار يمكننا أن نطرح مواضيع تستحق البحث مستقبلا وهي :

1- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC وأثرها على سيرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الطرق الجديدة للتمويل ودورها في تطوير نشاط المؤسسات .

3- تطبيق أساليب التمويل الحديثة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب :**

1- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى،2001 .

2- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثالثة، 2004 .

3- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة السادسة،2007.

4- إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر،2005.

5- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010.

6- حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**،عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع،2002.

7-خوني رابح، حساني رقية، **أساليب تمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادالوضعي**، عمان:دار الراية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2015.

8-خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**،دار الجامعة الجديدة 2013.

8- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية الحديثة-** عمان:دار وائل للطباعة والنشر الطبعة الثانية،2000.

9- ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية، 2008.

10- عبد الحكيم كراجة، **محاسبة البنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

11- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتورة،2000.

12- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي: الأزاريطة مصر:دار الجامعة الجديدة، 2004.

13- شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

14- محمد سويلم، **إدارة البنوك والبورصات الأوراق المالية**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

15- محمد صالح الحناوي،عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية-الإسكندرية**، دار الجامعية، 1998.

16- محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2011.

17- محمود يونس، كمال أمين الوصال، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، إسكندرية:قسم الاقتصاد للنشر،2005.

18- محمد جاسم الصميدعي،ردينة عثمان يوسف،**التسويق المصرفي**، عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع،2005.

19- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الإسكندرية: الدار الجامعية،2003 .

20- محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، قسنطينة: بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003 .

21- محمد عزة غزلان، **اقتصاديات النقود و المصارف**، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

22- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، طبعة الأولى،2008.

23- زياد رمضان، **إدارة العمليات المصرفية**، عمان: دار الصفاءللنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 1997.

24- زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2007.

25- سليمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت،لبنان،1996.

26- هيل عجمي جميل الجنابي،رمزي ياسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، عمان: دار وائل للنشر،2009.

الدراسات الجامعية:

1- أسامة سنوسي، عرعار مراد، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل الميكانيزمات الجديدة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم تجارية، جامعة بويرة الجزائر، 2014-2015.

2- أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتور قسنطينة،الجزائر،2010-2011 .

2- بلقاسم علاء الدين، لخاش محمد صديق، **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة، 2015-2016.

3- بلقاسمي سفيان، **قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة د.مولاي طاهر سعيدة، 2013-2014.

4- برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012 .

5- بوعدلةسارة، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015- 2016.

6- حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المنتورة،قسنطينة،2005-2006.

7- حكيم بوحرب، **دور السوق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، بليدة،2008.

8- حليمة علي الحاج، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة منتورة قسنطينة، الجزائر،2008-2009.

9- سعدية وسام، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، مسار مالية ونقود، جامعة خيضر – بسكرة -، 2012-2013.

10- شلايف فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، 2016-2017 .

11- عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي للمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015 .

12- عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم تجارية، جامعة بوضياف المسيلة، 2006-2007.

13- فرحات حسيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2011،-2012 .

14- فوزية حفيف، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

15- قشيدة صورايا، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012.

16- ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، الجزائر، قسنطينة، 2010- 2011.

17- وقاد مروى، **الأدوات المصرفية وتمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر،تخصص تجارة دولية،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2014-2015.

الملتقيات:

1- مراكشي محمد لمين، ماتقى وطني حول: **مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسسات وتفعيل الإبداع**، جامعة لونيسي، البليدة،2.

2- بلعزوز بن علي، محمد أليفي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2**،الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،الجزائر17-18 أفريل،2006

الجرائد والنشريات:

1- رابح خوني، حساني رقية، **آفاق تمويل وترقية المؤسسات"ص و م" في الجزائر**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي2003، حول تمويل المؤسسة "ص و م" وتطويرها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشركة واستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2004.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 بتاريخ 15- ديسمبر2001م.

3-نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2007.

4- قانون النقد والقرض 90-10 .

5-قانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01.

مجلات:

1- كمال دمدوم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج**، مجلة دراسة اقتصادية 02، الجزائر، 2002.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Staley E,Morse R, modern small industry for developing countries, New York, 1965, p13.

2- F-Bouyacoub : « le risque de crédit et sa gestion »,in media bank,N°= 24 ,Juin/juillet ,1996,p14.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (3) الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة-

كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير

في إطار تحضير مذكرة تخرج ماستر تخصص مالية وبنوك الموسومة تحت عنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة – (2014-2018) .

ومن أجل تحديد طرق وكيفية تمويل البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME.PMI فترة (2014-2018) .

قمنا بإعداد استمارة بغية إجراء مقابلة مباشرة مع المسؤول المكلف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك BEA - وكالة سعيدة – من خلال عرض الأسئلة التالية:

1-تطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى –BEA- والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2014 إلى 2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الملفات المؤهلة					
عدد الملفات المرفوضة					

2-مبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2014 إلى 2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
مبالغ القروض الممنوحة					
مبالغ القروض المرفوضة					

-ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي استندت إلى إجراء مقابلة شخصية مع أحد الإطارات على مستوى البنك الوطني –وكالة سعيدة- معتمدة على استمارة تضمنت طرح 14سؤال كالتالي :

أولا: تحليل علاقة البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- ما مدى اهتمام البنك BEA – وكالة سعيدة - بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- جيد ☐ - متوسط ☐ - ضعيف ☐

2- ما هو هدف المنتظر من تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- زيادة لربحية للبنك ☐ - إعطاء صورة جيدة للبنك ☐ - الرفع من تنافسية البنك ☐

3- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفضلون التعامل معها؟

- مؤسسات القائمة ☐ - مؤسسات الجديدة ☐

4- ما هو السبب و الحافز الذي يدفع البنك BEA – وكالة سعيدة - إلى تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- من أجل تطوير هذه المؤسسة والحفاظ على استمرارها ☐ - وجود علاقة سابقة مع هذه المؤسسات ☐

- من أجل تلبية رغبة الحكومية ☐

5- هل يقوم البنك BEA -وكالة سعيدة - بدراسة مسبقة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- نعم ☐ - لا ☐

6- ما نو ع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- قروض دورة الاستغلال ☐ - قروض دورة الاستثمار ☐ - قروض الاعتماد ألإيجاري ☐

7- ما هي المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- من 1يوم إلى 30 يوم ☐ - من شهر إلى 3 أشهر ☐ - من 3 أشهر فأكثر ☐

8- كيف تكون إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- سهلة ☐ - سهلة نوعا ما ☐ - معقدة ☐

9- كيف تكون متابعتكم للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-عن طريق تسديد أقساط القرض ☐ -عن طريق الزيارة الميدانية ☐

10- ما هي طبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-التأخر في تسديد أقساط القرض في الآجال المحددة ☐

-عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية ☐

-الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة ☐

-مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي ☐

11- ماهي نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ضعيف ☐ -متوسط ☐ -قوي ☐

12- ما هو أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-إيجابي ☐ - سلبي ☐